المركز السوري SyrianCenter For
لبحوث Policy
السياسات Research

محددات النزوح القسري في ظل الحرب السورية

دراسة قياسية

آذار 2021

كلمة شكر:
يتقدم فريق العمل في المركز السوري لبحوث السياسات بالشكر الجزيل لكل من ساهم في تنفيذ هذه الورقة البحثية.
قام بتأليف البحث راميا إسماعيل وربيع نصر، وبمساهمات من فريق المركز السوري لبحوث السياسات، ربيع بنا ونبيل مرزوق وعمر ضاحي وعلي رستم وسوسن أبو زين الدين وظافر نحاس وحامد صفور وأوليفر بريني بالإضافة إلى بسام حداد.

الترجمة للغة الإنكليزية: مصطفى رحموني
تحرير ومراجعة النسخة العربية: جاد جباعي
تحرير ومراجعة النسخة الإنكليزية: جوناثان لاثام وأوليفر بريني
تصميم الورقة: شركة راسيل

بيان المسؤولية:
هذا التقرير هو عمل أنجزه المركز السوري لبحوث السياسات.

حقوق النشر 2021© محفوظة للمركز السوري لبحوث السياسات.

للاستفسار أو التعليق: المركز السوري لبحوث السياسات. البريد الإلكتروني: info@scpr-syria.org
الموقع الالكتروني: www.scpr-syria.org

المحتويات

مقدمة	2
حياة السكان خلال النزاع	4
المنهج البحثي	10
النموذج القياسي	12
الأداء المؤسساتي	16
العنف المسلح	18
العوامل الاجتماعية	20
العوامل الاقتصادية	21
التنمية البشرية	23
الخلاصة والمقترحات	24
المراجع	25
ملحق (2): المسح الميداني لحالة السكان 2014	28

مقدمة

عبّر الحَراك المجتمعي الذي انطلق في 2011، والذي نادى بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، عن الاختناق الكبير الذي وصل إليه المجتمع في مختلف جوانب التنمية، المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، والذي عكس التناقض الحاد بين المؤسسات القائمة وبين ما يصبو إليه المجتمع. ولعبت قوى التسلط والاستبداد المحلية والعصبيات وقوى التسلط الخارجية أيضاً، دوراً حاسماً في عسكرة النزاع، واستغلال العنف الدامي والاستثمار في تسيس الهوية واقتصاديات الحرب (SCPR, 2016).

تسبب النزاع المستمر في سوريا منذ عقد من الزمن، بأكبر كارثة إنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد خلالها مئات الآلاف حياتهم، وفر أكثر من 5.6 مليون بحثاً عن الأمان، في لبنان وتركيا والأردن وغيرها من الدول المضيفة. فقد بلغ عدد النازحين، بحلول آب 2019، نحو 6.14 مليون نازح ، وهو أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم بسبب النزاع أو العنف (UNHCR, 2019)[1]. خلال الفترة بين كانون الثاني وآب 2019 بلغ إجمالي النازحين حديثاً 1.16 مليون، معظمهم من إدلب تليها حماة ثم دير الزور، كثيرون منهم نزحوا للمرة الثانية أو الثالثة[2]. وعلى الرغم من تراجع حدة المعارك في عام 2019 لم يتراجع عدد النازحين واللاجئين، وكانت معدلات العودة بطيئة جداً، وسجّلت حالات نزوح جديدة نتيجة النزاعات المتجددة، إذ قدرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن عدد الأفراد النازحين، نتيجة لحملة "غصن الزيتون" العسكرية، التي نفذتها القوات التركية على منطقة عفرين في الشمال السوري حتى نهاية أيار 2018 بنحو 134 ألف شخص[3]. ونجم عن معركة خان شيخون في إدلب، التي شنتها الحكومة السورية على فصائل المعارضة في آب 2019، مئات الآلاف من النازحين الجدد، وكذلك نزح نحو 202 ألف شخص في تشرين الأول 2019، نتيجة العدوان التركي على شمالي شرقي سوريا، الذي سُمي "نبع السلام"[4] (UNHCR, 2020).

إن العوامل الأكثر تناولاً في أدبيات النزوح القسري، كعوامل جذب أو طرد هي: العنف، (Weiner, 1996; Moore and Shellman, 2006, 2007; Steele, 2009) والظروف الاقتصادية، (Schmeidl, 1997; Neumayer, 2005; Van Hear, 2006) والشبكات الثقافية. (Schmeidl, 1997; Davenport et al., 2003; Wood, 2008; Edwards, 2009) وتعتبر النزاعات المسلحة أو العنف السياسي أو الاضطهاد هي الدافع الأول للهجرة القسرية، إلا أنها ليست دافعاً للجميع (Zolberg et al. 1992; Schmeidl, 1997; Davenport et al., 2003; Moore and Shellman, 2004; Melander and Öberg, 2006). إن نظرة قريبة إلى رأس المال الاجتماعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية قد تفسر سبب اختيار الخروج من منطقة النزاع أو البقاء فيها.

عددت دراسة قدمها المعهد الألماني للدراسات العالمية والمحلية (Deacon and Görgens, 2019) حول محددات النزوح القسري في كولومبيا ثلاثة أسباب رئيسة هي العنف والنزاع المسلح، وبدرجة أقل الأمن الغذائي ثم التغير المناخي. وعلى الرغم من ذلك فقد أشارت الدراسة إلى عدم إمكانية حصر محددات النزوح بهذه العوامل فقط، بل تلعب المستويات المرتفعة للتفاوت الاجتماعي والنشاطات الاستخراجية، التي ساهمت في التغير المناخي والتدهور البيئي، والمستوى

[1] https://www.unhcr.org/syria-emergency.html

[2] https://www.unhcr.org/sy/internally-displaced-people

[3] https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syrian-arab-republic-humanitarian-situation-update-afrin-district-and

[4] https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unhcr-syria-situation-report-north-east-syria-humanitarian-emergency-28

المعيشي للمجتمعات المحلية، دوراً في عملية النزوح. فمن أجل فهم هذه الظاهرة لا بد من دراسة التفاعل بين الجوانب الاجتماعية والبيئية والسياسية. كما رصدت دراسة أخرى، أجريت على 157 دولة خلال الفترة 2011-2015، أثر الظروف المناخية المتأثرة بموجات الجفاف الحادة في احتمال حدوث النزاع المسلح (Guy J. et al., 2019).

إن النزوح ليس مجرد نتاج عرضي للنزاع، بل هو هدف من أهدافه، ووسيلة استراتيجية لتعزيز السيطرة الإقليمية والسياسية. فالنزوح الناجم عن "التطهير العرقي" قد يغير - ربما بشكل دائم - الجغرافيا الطائفية للعراق، مع عواقب واضحة على المصالحة السياسية والاستقرار في البلاد في نهاية المطاف (Ferris, 2008). كما أن النزوح الذي ينجم عن النزاع قد يتحول إلى عامل رئيسي في تأجيج العنف واستمراره، بسبب عمليات الإقصاء والحرمان والتمييز، التي يتعرض لها النازحون.

ركزت دراسة أخرى على الدوافع الاقتصادية-الاجتماعية للهجرة القسرية بعد سقوط بغداد، واعتبرت النزاع والعنف سببين رئيسين لنزوح السكان، بينما لا تشكل العوامل الاقتصادية والاجتماعية عاملاً حاسماً في هذا الإطار. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة هامة تتناقض مع التفكير السائد، وهي أن غالبية الراغبين في اللجوء هم من السكان الأكثر تعليماً ولديهم أطفال (Ozaltin et al., 2019).

يمكن استكشاف تأثير عامل رأس المال الاجتماعي والعوامل الاقتصادية-الاجتماعية في قرار التحرك من خلال التركيز على ما يدفع الناس أو يجذبهم في أثناء النزاعات العنيفة. يتكون رأس المال الاجتماعي من شبكات غير رسمية أو مؤسسية تربط الأفراد، وغالباً ما تستند إلى شعور مشترك بالهوية (Stefanovic et al., 2014)، مما يجعل رأس المال الاجتماعي عامل دفع / جذب مهم، حسب موقع هذه الشبكات. وفي الوقت نفسه، هناك عدد محدود من الدراسات، التي تدرس علاقة رأس المال الاجتماعي بالنزوح القسري، وتركز في معظمها على قضايا: دمج اللاجئين في المجتمعات المضيفة (Loizos, 2000; Morrice, 2007)، وطالبي اللجوء، وعودة المهاجرين (Stefanovic and Loizides, 2011; Stefanovic et al., 2014; Smith, 2013) ودراسات الحالة المحدودة (Calhoun, 2010, Bohra-Mishra and Massey, 2011; Randell, 2016) بسبب نقص البيانات و/أو صعوبة الحصول على البيانات في المناطق المعرضة للنزاع والتي تؤدي عادةً إلى النزوح القسري.

يندرج ضمن العوامل الاجتماعية والاقتصادية، الوضع الاقتصادي القائم على الخبرة العملية والمهنية ومستوى الدخل والتعليم (Ruiz and Vargas-Silva, 2013). وتعد التغييرات الحقيقية أو المحتملة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي عاملاً واضحاً في الدفع، ولكنها يمكن أن تعمل أيضاً كعامل جذب، إذ يقرر الأفراد الانتقال استناداً إلى الأماكن التي من المحتمل أن تتاح لهم فيها فرص أفضل.

تجد العديد من الدراسات علاقة بين الهجرة القسرية وبين مستوى التنمية الاقتصادية والفقر في كل من البلد الأصلي والبلد المقصد (Adhikari, 2012; Moore and Shellman, 2007). فالعوامل الأساسية للهجرة الناجمة عن النزاع غالباً ما تكون مزيجاً من العوامل السياسية والاقتصادية (Zetter et al., 2007, 2013) ومع ذلك، لا يجد آخرون صلة كبيرة بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد وبين النزوح القسري (Davenport et al., 2003; Melander and Öberg, 2007; Khawaja et al., 2010).

في ضوء هذه النتائج المتناقضة، يتعمق البحث في تحليل ارتباط المؤسسات ورأس المال الاجتماعي والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بمعدلات الهجرة القسرية أو النزوح. كما أن فهماً أفضلَ لمشكلة النزوح أو الهجرة القسرية في سوريا يمكن أن يساعد في إنتاج استراتيجيات مستدامة، لمعالجة قضية النزوح أو الهجرة (Zetter and Long, 2012). في سياق أوسع، يعد عدم القدرة على تحديد العوامل المتعلقة بالديناميات الاجتماعية لعملية الهجرة وتحليلها أحد الأسباب الرئيسة لفشل سياسة الهجرة (Castles, 2004)، لذلك، يمكن أن يؤدي الاستخدام الواسع النطاق للمسوحات إلى نتائج ذات صلة بالسياسات، والمساعدة في التعامل مع حالات الهجرة القسرية في جميع أنحاء العالم.

لقد سعت العديد من الدراسات والبحوث إلى تحليل حالات النزوح واللجوء، وظروف المهجرين الاقتصادية والاجتماعية، في سبيل معرفة الاحتياجات الرئيسية، وتحسين أداء المساعدات الإنسانية لمصلحة المهجرين قسراً. بناء على الدراسات السابقة، يسعى هذا البحث إلى دراسة الأسباب والعوامل المحددة للنزوح القسري أثناء النزاع من منطقة إلى أخرى، ويستند إلى بحث ميداني واسع.

"إن تشخيص محددات النزوح يساعد في استنتاج السيناريوهات المستقبلية لتحركات السكان بناء على أداء العوامل التي أدت إلى التهجير القسري. استخدم البحث بيانات لبناء نماذج انحدار قياسي وذلك لتقدير علاقة النزوح القسري بكل من الأداء المؤسساتي، والعنف المباشر، والعلاقات الاجتماعية، ومدى انتشار اقتصاديات العنف، ومدى توافر الخدمات العامة."

إن أغلب الدراسات الحالية التي حللت العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنزوح القسري تركز على اللاجئين الموجودين في المنفى، (Betts, 2016; McAuliffe and Jayasuriya, 2016) وتتجاهل اللاجئين المحتملين أو النازحين داخلياً (IDPs)، من جهة. كما تركز على عواقب النزوح (Collier, 2013)، وليس على أسبابه وعلى عملية اتخاذ قرار النزوح (Ozaltin et al., 2019). كما سبب عدم توافر البيانات والافتقار إلى الأدوات النظرية في تباطؤ إنتاج أدبيات الهجرة أو النزوح القسريين. وعلى الرغم من صعوبة تفسير هذه الظاهرة المعقدة من خلال نظرية واحدة (Vezzoli et al., 2017)، فإن كلاً من عوامل النبذ، مثل الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتعصب الديني، التي تحفز الناس على الخروج من مساكنهم، وعوامل الجذب، مثل الحكم الديمقراطي والازدهار الاقتصادي وفرص العمل، التي تجذبهم إلى أخرى جديدة، هي نقاط مرجعية شائعة في أدبيات الهجرة القسرية (Etling et al., 2018).

تأتي أهمية البحث من ضرورة التشخيص الدقيق لحجم النزوح وتوزعه من جهة، والتحليل المعمق للعوامل التي أدت إلى المغادرة، والتي ترتبط بعضها بوحشية العمليات العسكرية وفداحة الانتهاكات، كما ترتبط بالأوضاع الاقتصادية المتردية، وتصدع العلاقات الاجتماعية. مما يساعد على فهم الفروق بين حالات النزوح المختلفة، لتصميم سياسات ملائمة للعودة. إن تشخيص محددات النزوح يساعد في استنتاج السيناريوهات المستقبلية لتحركات السكان بناء على أداء العوامل التي أدت إلى التهجير القسري. استخدم البحث بيانات لبناء نماذج انحدار قياسي وذلك لتقدير علاقة النزوح القسري بكل من الأداء المؤسساتي، والعنف المباشر، والعلاقات الاجتماعية، ومدى انتشار اقتصاديات العنف، ومدى توافر الخدمات العامة.

حياة السكان خلال النزاع

أثر النزاع تأثيراً خطيراً في الخصائص السكانية في سوريا، إذ تبين المؤشرات الديموغرافية التغير الجذري في هذه الخصائص من جوانب مختلفة. بدايةً، تغير اتجاه معدل النمو السكاني من مستويات مرتفعة قبل النزاع إلى معدلات نمو سكاني سلبية؛ فقد انخفض عدد السكان داخل سوريا بنسبة 2.3 و2.9 و1.9 في المائة في الأعوام 2015 و2016 و2017 على التوالي، فبلغ 19.22 مليون نسمة، في عام 2017. ومع ذلك ، شهد عامي 2018 و 2019 نموّا إيجابيًا ، مع زيادة سكانية بلغت 0.9 في المائة في 2018 و 1.1 في المائة في 2019 ؛ بلغ عدد السكان 19.6 مليون في عام 2019 (SCPR, 2020) . ونتج الانخفاض العام في عدد السكان من ثلاثة عوامل: أولاً: الارتفاع الحاد في معدلات الوفيات، بسبب ارتفاع أعداد ضحايا الحرب. ثانياً، انخفاض معدلات الولادات والذي تراجع من 38.8 إلى 25 لكل 1000 من السكان بين العامين 2010 و2017، وهذا يتناقض مع كثير من الأبحاث والاتجاهات السائدة، التي تشير إلى زيادة معدل الخصوبة، في أثناء الحرب، خاصة بين النازحين، وزيادة معدل الولادات (Urdal and Che, 2013; Islam et al., 2016; Shemyakina, 2011). ثالثًا، ارتفاع معدلات الهجرة واللجوء إلى الخارج، إذ قدر عدد اللاجئين في دول الجوار بأكثر من 5 ملايين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، 2017)، ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات الهجرة الصافية من 4 لكل ألف عام 2010 إلى 70.5 لكل ألف عام 2013، ثم تقلصت تدريجياً إلى 34.3 لكل ألف عام 2017 وانخفض إلى 8 فقط لكل ألف عام 2019 (SCPR, 2020).

ومن الخصائص الديموغرافية المستجدة تغيُّر تركيب النوع الاجتماعي، أي نسبة الذكور إلى الإناث، لجهة زيادة نسبة الإناث، نتيجةً لعوامل مختلفة، منها زيادة عدد وفيات الذكور مقارنة بالإناث، وتأثير النزوح واللجوء، خاصة الذكور في سن العمل، الذين يعتبرون موضوعاً للتجنيد أو الخطف أو الاعتقال. فوفقاً لنتائج مسح حالة السكان، بلغت نسبة الإناث من إجمالي السكان غير النازحين 51 في المائة، في حين بلغت نسبة النساء إلى الذكور، بين النازحين داخلياً، 57 في المائة. كما تغير التركيب العمري للسكان، فانخفضت نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و39 عاماً، لا سيما بين النازحين، إما نتيجة للهجرة القسرية المرتبطة بظروف الحرب وإما هرباً من التجنيد، أو نتيجة المشاركة في العمليات العسكرية أو ازدياد عدد الضحايا بينهم. وترافقت هذه التحولات البنيوية مع ارتفاع نسبي في نسبة الفئات العمرية الأخرى، وخاصة الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر. يُظهر الهرم السكاني داخل سوريا التغير الكبير في عدد السكان وبنيتهم بحلول عام 2019 وفق سيناريو النزاع مقارنة بالسيناريو الاستمراري. (الشكل 1)

الشكل 1: الهرم السكاني داخل سوريا 2019: سيناريو النزاع بمقابل السيناريو الاستمراري

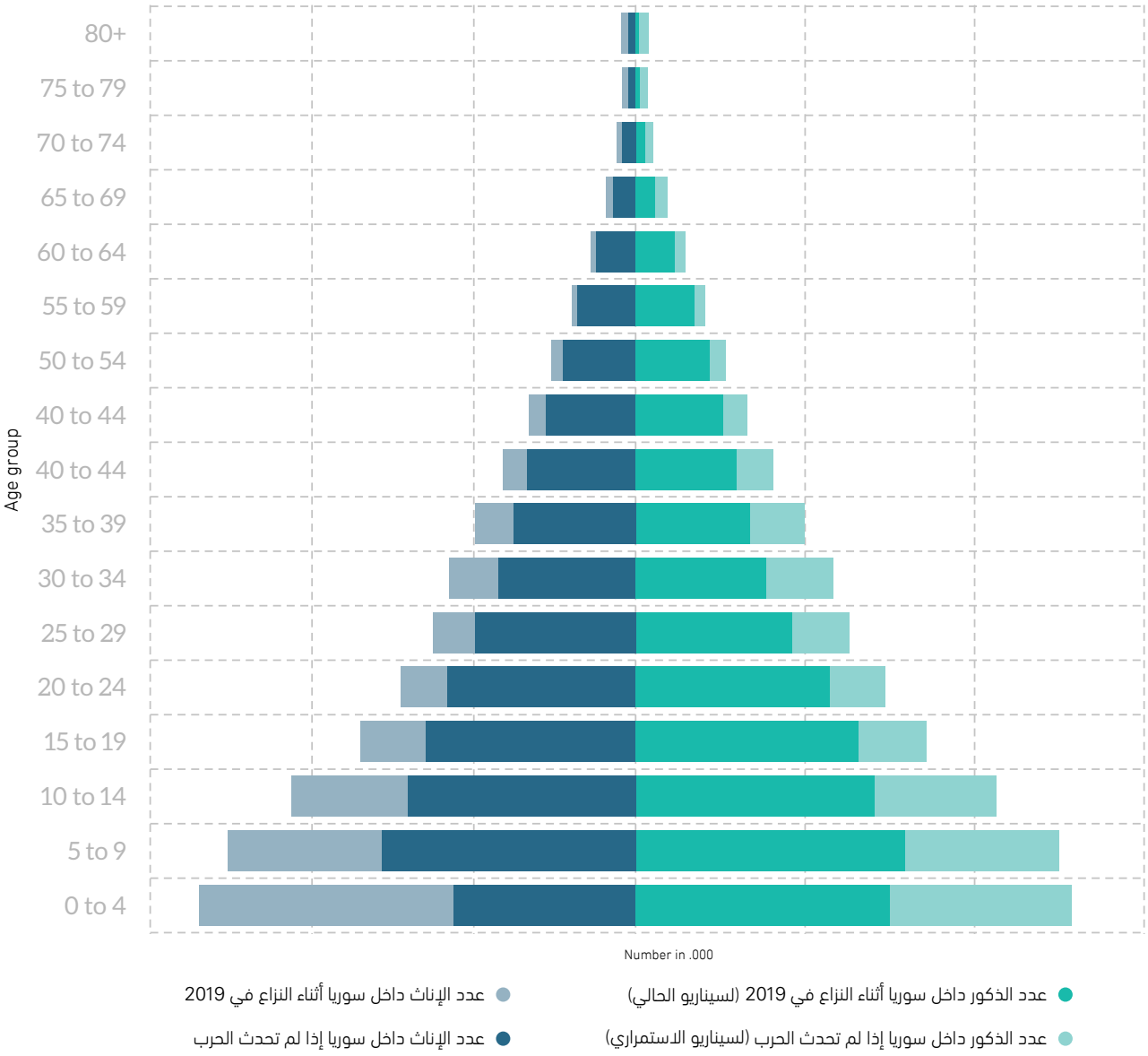

المصدر: مسح حالة السكان 2014، تقديرات SCPR لعام 2019

قُدِّر الهرم السكاني داخل سوريا في أثناء النزاع (سيناريو النزاع) على أساس تقديرات السكان، وفق مسح السكان لعام 2014 (SCPR, 2016) وإسقاط الخصوبة (SCPR, 2019)، والوفيات (SOHR, 2019)، واللاجئين (المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR,2019)، فبلغ عدد سكان سوريا 19.58 مليون نسمة وفق هذه التقديرات في عام 2019.

تمت إسقاطات عدد السكان لعام 2019، على افتراض عدم وقوع النزاع (سيناريو استمراري)، بناءً على عدد السكان السوريين المقيمين في سوريا في عام 2010. وتفترض الإسقاطات انخفاضاً بطيئاً لمعدلات الخصوبة، باستخدام نموذج الخصوبة لعام 2010، الذي أُعدَّ استناداً إلى السجلات المدنية للسكان. كما افترض أن الهجرة مستمرة بمعدلات مماثلة لتلك التي سجلت بين عامي 1994 و2010. كما استخدم البحث جدول حياة سوريا لعام 2010. وبناءً على ذلك، لو لم يحدث النزاع، كان عدد السكان سيصل إلى 27.78 مليون نسمة في عام 2019 بدلاً من 19.58 مليون.

الشكل 2: أعداد النازحين داخلياً السنوي بين 2011 و2019 في سوريا بالآلاف

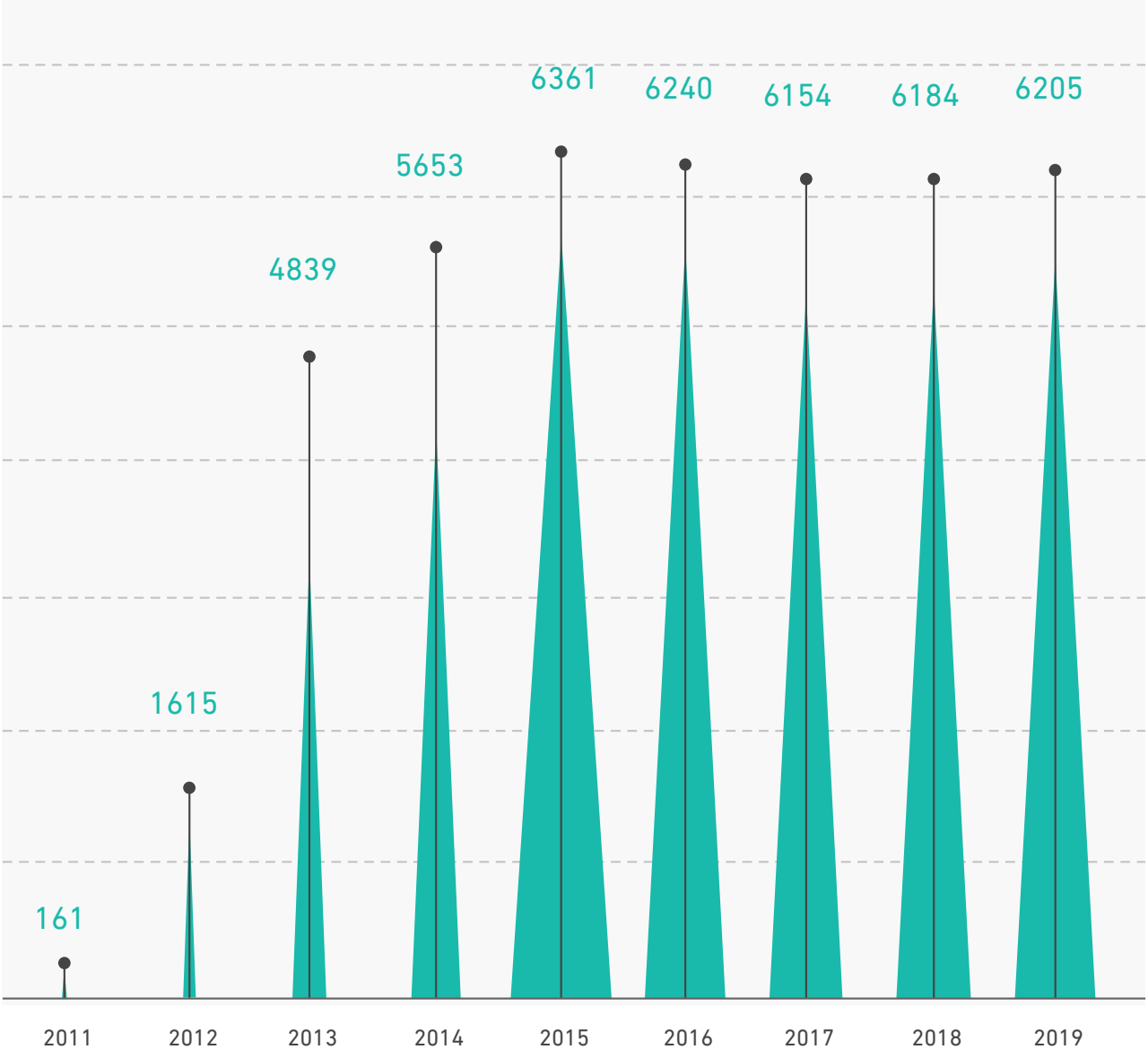

المصدر: مسح حالة السكان 2014 وتقديرات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتقديرات SCPR لعام 2019.

إن نزوح أكثر من نصف سكان سوريا قسراً داخلياً أو خارجياً، يعكس الآثار المدمرة للنزاع. لقد خسر النازحون مقومات حيواتهم المادية واللامادية واضطروا إلى الهروب تاركين خلفهم علاقاتهم الاجتماعية وممتلكاتهم ومصادر دخلهم ومعرضين للتهميش والإقصاء، من جديد، من قبل قوى التسلط. ونتج من ذلك تنامي أعداد النازحين بسرعة بين عامي 2011 و2013 فقاربت 5 ملايين نازح ونازحة. ثم استقرت الأعداد نسبياً عند حدود 6 ملايين حتى نهاية عام 2018، أي إن النازحين يشكلون نحو ثلث سكان سوريا المقيمين حالياً (الشكل 2). كما تغير التوزيع السكاني داخل سوريا تغيراً كبيراً، إذ اتجه الأفراد إلى المدن والمناطق الأكثر أمناً.

ويظهر الشكل 3 أدناه تراجع حصة سكان حلب والرقة والحسكة وازدياد حصة إدلب وريف دمشق ودمشق بصورة رئيسية.

حسب تقرير مفوضية اللاجئين لعام 2018، استقر أكبر عدد من النازحين في ريف دمشق 1227 ألف يليه محافظة إدلب 1125 ألف ثم محافظة حلب 990 ألف. وبلغت نسبة النازحين من عدد السكان، في إدلب وريف دمشق ودمشق وحلب 54 و38 و32 و28 في المائة على التوالي (الشكل 4).

الشكل 3: التوزيع النسبي للسكان حسب المحافظات 2010، 2014، 2018

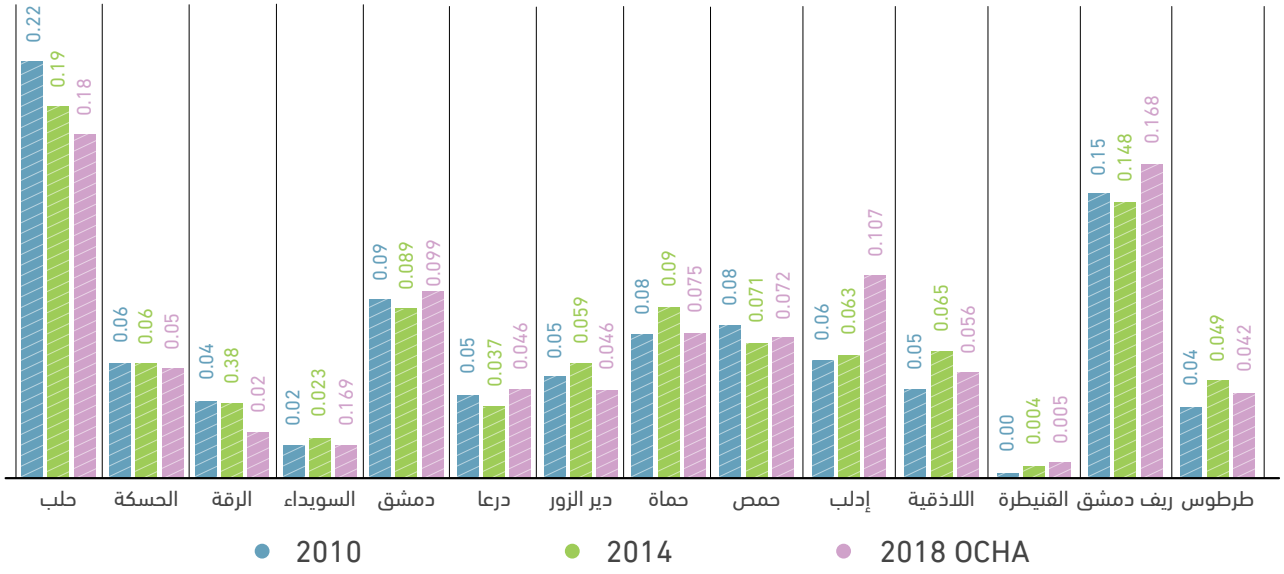

المصدر: مسح حالة السكان (2014)، OCHA (2018)، وتقديرات SCPR لعام 2018.

الشكل 4: عدد النازحين ونسبتهم للسكان حسب المحافظات 2018

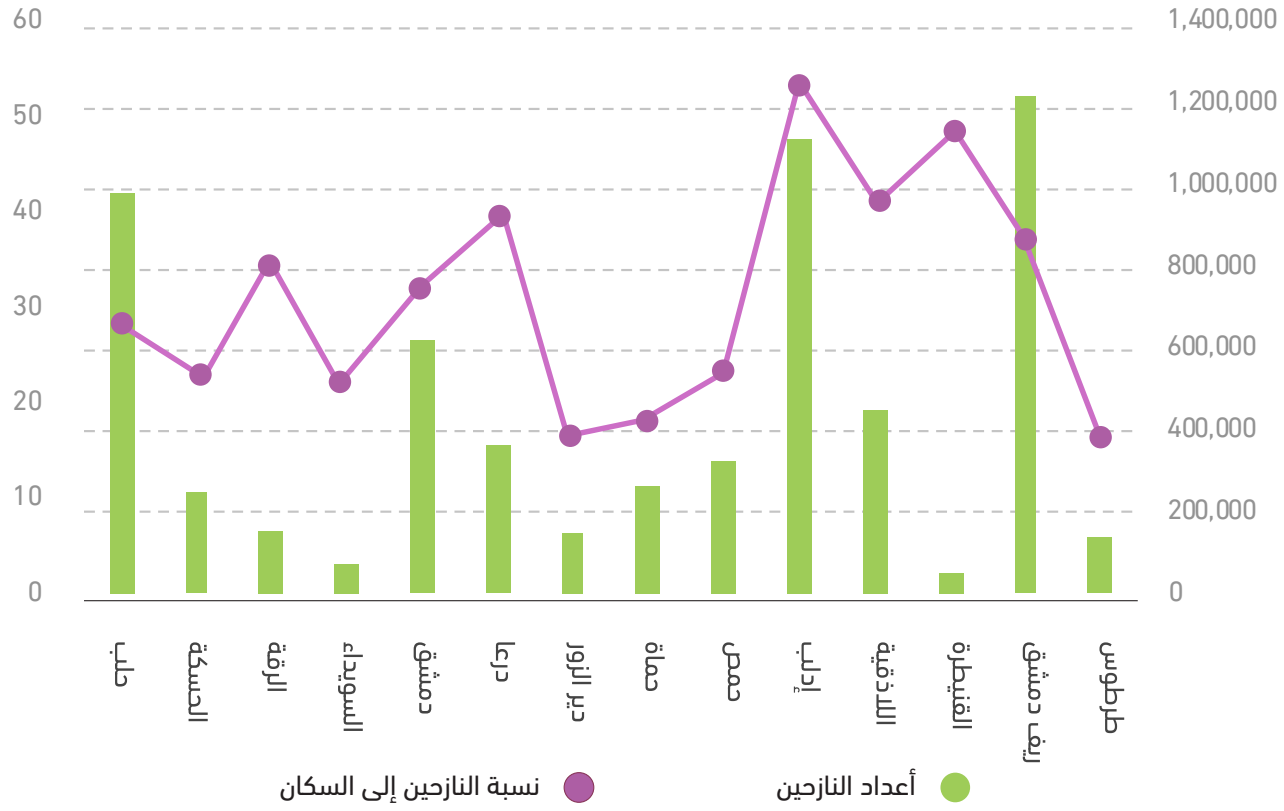

المصدر: OCHA 2019: HNO
https://hno-syria.org/#sector-needs

يمكننا تحديد سبع موجات رئيسية من النزوح القسري في داخل سوريا وخارجها، منذ عام 2011 (Dahi, 2019). حدثت الموجة الأولى من الهجرة منتصفَ عام 2011 إلى لبنان وتركيا، حيث افتتح في أيار أول مخيم للاجئين في أنطاليا بتركيا، نتيجة لبدء عدد من العمليات العسكرية وازدياد العنف المستخدم من قبل قوى الأمن والاعتقال التعسفي وانتشار عدد من حالات الخطف والتغييب القسري. وكان للعلاقات الاجتماعية دور هام في اختيار المقصد، إذ توجه بعض النازحين من المناطق الحدودية إلى البلدان المجاورة، مثل تركيا والأردن ولبنان، خاصة ممن لديهم علاقات عمل أو صداقة أو قرابة مع أشخاص في تلك البلدان، والبقية نزحوا داخلياً. وبدأت الموجة الثانية في ربيع 2012، حين بدأ الصراع بالتحول إلى نزاع عسكري، فأدى إلى تراجع الخدمات ودمار في البنية التحتية، بما في ذلك الأبنية السكنية والمستشفيات والمدارس، وقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى نهاية عام 2012 ما يقارب 500 ألف لاجئ مسجل، ونحو 1.6 مليون نازح (SCPR, 2020).

شهدت بداية عام 2013 وما بعده الموجة الثالثة من الحركة السكانية، إذ اتضحت خارطة النفوذ في المناطق المتنازع عليها. وقد ساهم في هذه الحركة استمرار التدمير الممنهج للبنية التحتية والمؤسسات الخدمية، والقصف الكثيف الذي راح ضحيته عشرات آلاف المدنيين، والاستيلاء على عدد من المدن والمناطق من قبل جماعات متشددة، والخوف من الانتهاكات الأمنية والعقوبات الجماعية التي استخدمتها أجهزة الأمن والقوى التابعة لها. كما شكل فرار الشباب إلى خارج البلاد لتجنب التجنيد الإلزامي والخدمة الاحتياطية عاملاً أساسياً؛ فبلغ عدد النازحين في نهاية 2013 نحو 4.8 مليون نازح و1.9 مليون لاجئ (SCPR, 2020).

في عام 2014، الذي شهد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، "داعش"، حدثت موجة رابعة من النزوح إلى خارج المناطق التي سيطر عليها هذا التنظيم. إضافة إلى ذلك، فر كثيرون من المدنيين نتيجة لحملات القصف العشوائي، التي شنتها أطراف النزاع على داعش، والتي غالباً ما أدت إلى تدمير كبير للبنية التحتية المدنية، فقفز عدد النازحين إلى 5.7 مليون نازح مع نهاية 2014 وعدد اللاجئين إلى نحو 3 ملايين. والموجة الخامسة للنزوح والهجرة القسرية اتجهت نحو أوروبا عام 2015. تشير احصائيات المكتب الفيدرالي الألماني للهجرة واللاجئين لعام 2015 أن نحو 1.1 مليون طالب لجوء وصل الى ألمانيا في حين قُدر رقم عام 2015 بأثر رجعي بحوالي 890 ألف طالب لجوء وصلوا حديثًا. وصل ما يقارب مليون طالب لجوء جديد في غضون ثمانية أشهر، خاصة في الأشهر بين تموز 2015 وشباط 2016 (المكتب الاتحادي الألماني للهجرة واللاجئين BAMF، 2018). بلغ إجمالي اللاجئين نهاية 2015 نحو 3.5 مليون، حيث استمرت المعارك العنيفة خلال العام 2015 مع توسع مناطق سيطرة المعارضة وتنظيم داعش، والتدخل العسكري الروسي المباشر في أيلول 2015، والذي تبعه معارك أكثر عنفاً، تزايدت على إثرها أعداد النازحين فبلغت 6.4 مليون نهاية 2015 (SCPR, 2020).

بدأت منذ آذار 2016 مرحلة سادسة حين فرضت الدول قيوداً شديدة على السوريين وطالبي اللجوء. تحت تأثير هذه القيود أخذت الهجرة في غالبها شكل الهجرة غير الشرعية. كما استطاع عدد من الذين وصلوا وحصلوا على إقامات نظامية جلب عائلاتهم من خلال ما يسمى "لم الشمل" ووصل عدد اللاجئين نهاية 2016 إلى 4.3 مليون وبدأ اللجوء يتركز أكثر في تركيا، أما العدد الإجمالي للنازحين فقد حافظ على معدل قريب من معدل السنة السابقة 6.2 مليون. في 2017 حتى 2019 كانت مرحلة سابعة، خاصة بعد معركة حلب نهاية 2016، إذ بدأت سياسة مناطق خفض التصعيد وتوسع سيطرة النظام وقوات سوريا الديمقراطية وتقهقر داعش، حتى أعلن عن هزيمة داعش في آذار 2019، كما سيطر النظام على الغوطة الشرقية ودرعا والقنيطرة والرستن وأجزاء من ريف حماة وإدلب. ترافقت هذه المرحلة بعمليات تهجير قسري للسكان وحشدهم في إدلب وريف حلب، فعلى الرغم من تراجع حدة المعارك في 2018 و2019 إلا أن غياب الأفق السياسي واستمرار السياسات الأمنية التعسفية، إضافة إلى الدمار الهائل، جعل معدلات العودة خجولة جداً. ومع نهاية 2018 بلغ عدد اللاجئين المسجلين 5.5 مليون وعدد النازحين داخلياً 6.2 مليون. وشهدت المرحلة السابعة عمليات نزوح خطرة نتيجة العمليات العسكرية التركية واجتياح عفرين والجزيرة. كما تصاعدت السياسات في دول الجوار التي تضغط باتجاه العودة خاصة في لبنان والأردن، ثم بدأ الضغط على اللاجئين في تركيا مع خطاب يدعو إلى إعادتهم إلى المناطق التي تسيطر عليها تركيا داخل سوريا، وسجلت الكثير من حالات الترحيل القسري في لبنان وتركيا (SCPR, 2020).

يظهر الشكل 5 خصائص التشتت القسري في أثناء النزاع، حسب مسح حالة السكان، إذ تركز نحو 30 في المائة من العدد الإجمالي للأشخاص النازحين داخلياً في حلب، وريف دمشق بنسبة 23 في المائة، ودمشق بنسبة 9 في المائة. واستقر نحو 62 في المائة من إجمالي عدد النازحين في مناطق أخرى داخل محافظاتهم. وهذا ما أكده تقرير البنك الدولي الأخير (World Bank, 2019) أيضاً، تظهر نتائج مسح حالة الانسان أن أكبر عدد من المغادرين فر إلى ريف دمشق، يليه حلب فمدينة دمشق في العام 2014 (الشكل 6). يظهر تقرير البنك الدولي (World Bank, 2019) أن حلب خسرت معظم سكانها على مدار السنوات السبع الماضية، (نحو 1.3 مليون نسمة). تليها الرقة (500 ألف)، ثم حمص (400 ألف) والحسكة (400 ألف). ويؤكد التقرير أن النزوح بين المحافظات ليس هو النوع الوحيد من النزوح الداخلي، وليس الأكبر، فقد حدثت معظم حالات النزوح بالقرب من مناطق السكن الأصلية داخل المحافظة نفسها.

يعاني أغلب النازحين من ظروف صحية ونفسية ومادية سيئة، إذ تشتتت الأسر، وفُقد بعض أفرادها ومعيليها، نتيجة القتل أو الخطف أو الهجرة، كما تقلصت موارد الدخل ونهبت أو فقدت ممتلكاتهم واستنزفت المدخرات في تأمين الحد الأدنى من المعيشة. ويعيش نحو نصف النازحين في بيوت مستأجرة، مما يضيف أعباء مالية كبيرة عليهم، واستضيف نحو 30 في المائة من قبل الأقارب والأصدقاء، ويقيم 13.5 في المائة في مراكز إيواء رسمية وغير رسمية (SCPR, 2016).

الشكل 5: خارطة توزع النازحين حسب المناطق التي خرجوا منها (أ)، أعداد النازحين من المحافظات (ب)

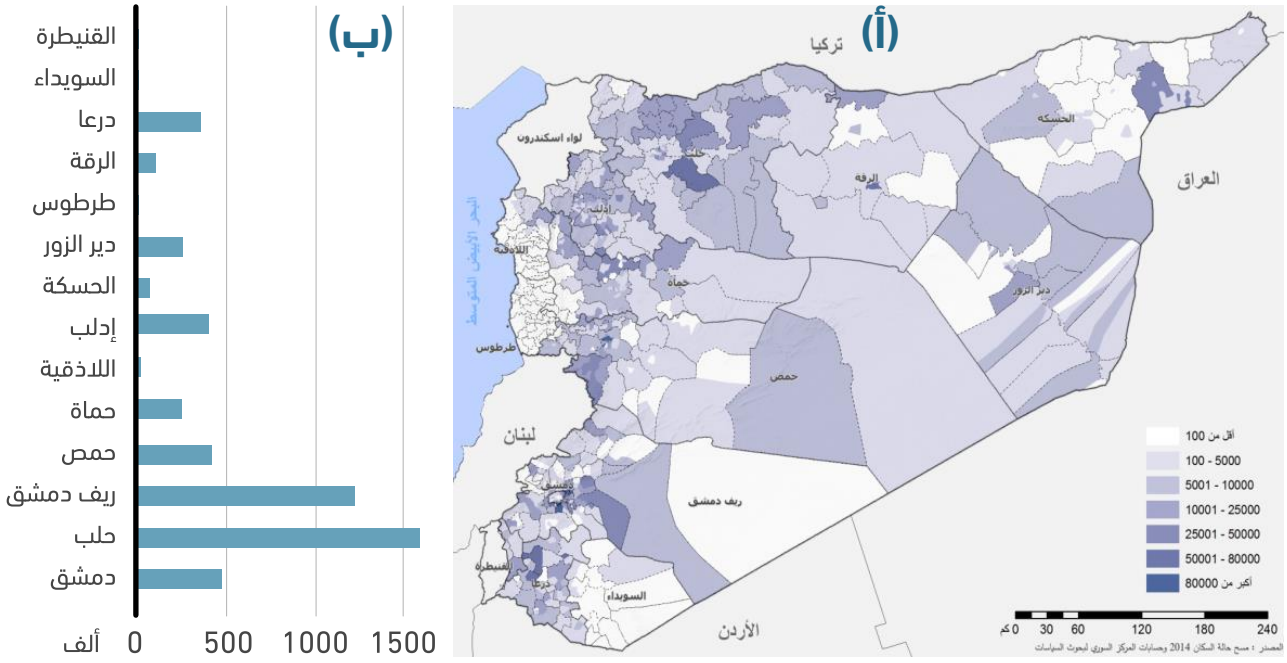

الشكل 6: خارطة توزع النازحين حسب المناطق التي غادروا إليها (أ)، أعداد النازحين إلى المحافظات (ب)

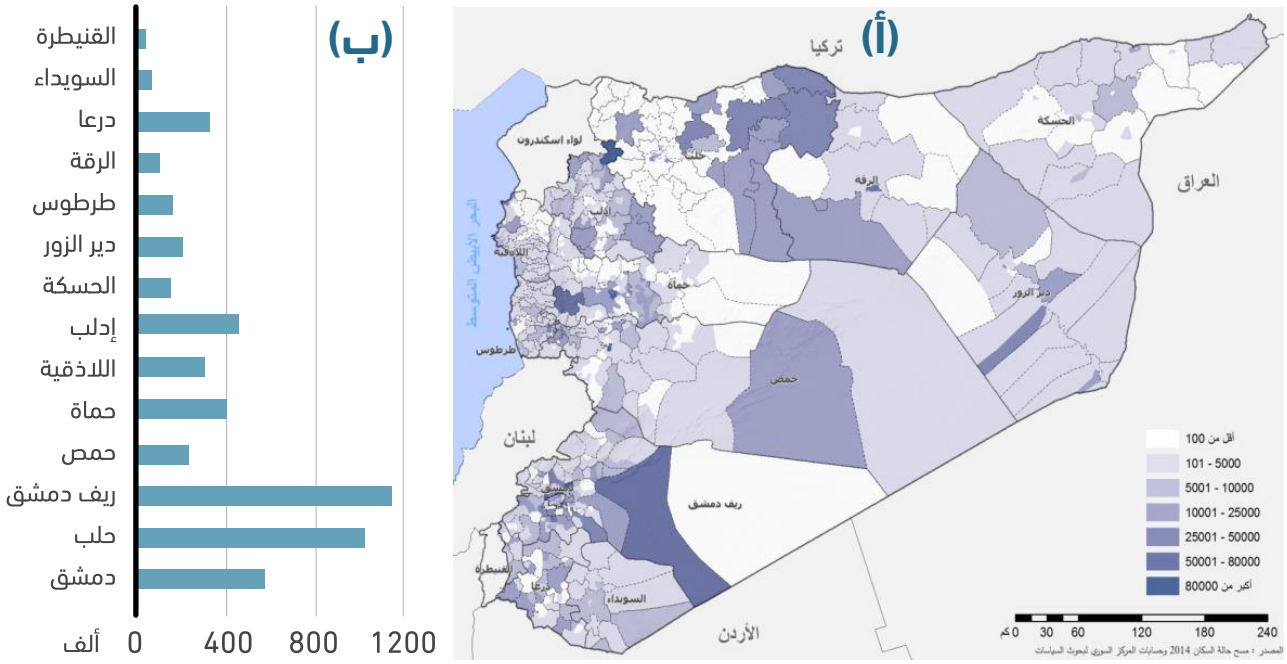

المصدر: مسح حالة السكان 2014 وتقديرات SCPR

المنهج البحثي

يراجع البحث البيانات الديمغرافية في سوريا، على المستوى المحلي، ويوصف التركيب السكاني وخصائصه ويقارنها بفترة ما قبل النزاع. كما يستخدم سيناريو استمراري لفترة ما قبل النزاع، لقياس أثر النزاع في المؤشرات الديمغرافية، بما في ذلك الوفيات والخصوبة والهجرة. وتتضمن المنهجية دراسة المؤشرات السكانية بناء على مسح حالة السكان في سوريا عام ٢٠١٤، وبيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، على مستوى النواحي.

وقد استُخدم نموذج رياضي لقياس محددات (مغادرة) النازحين من المنطقة المدروسة ونموذج آخر لدراسة محددات (قدوم) النازحين إلى المنطقة المدروسة. ويدرس النموذج العلاقة بين النزوح وبين كل من اقتصاديات العنف، والوفيات الناجمة عن النزاع، والحالة الصحية والتعليمية، ورأس المال الاجتماعي، وأداء المؤسسات الفاعلة، في منطقة الدراسة. وتقدم النتائج مدخلاً هاماً لفهم النزوح من منظور واسع.

بناء على مراجعة الأدبيات وخصائص النزاع في سوريا، حدد البحث المتغيرات الهيكلية الرئيسة، التي ترتبط بالنزوح أو تسببه. من أهم هذه المتغيرات النزاع المسلح والاستخدام المباشر (والعشوائي) للعنف، الذين يفترض البحث أنهما عاملان حاسمان في مغادرة السكان لأماكن إقامتهم واللجوء إلى مناطق أكثر أمناً، كما يفترض البحث أن أداء المؤسسات (أو الحوكمة) مهم في بقاء الأفراد أو نزوحهم، فالأداء المؤسسي أحد أبرز جذور النزاع في سوريا، كما أنه عامل رئيس في استعصائه واستدامته. كما يفترض البحث أن لرأس المال الاجتماعي تأثيراً في النزوح القسري؛ فغياب الثقة أو القيم المشتركة أو التعاون بين أفراد المجتمع يدفع باتجاه النزوح، خاصة إذا ترافق ذلك مع تسيس الهوية واستخدام الانقسامات الإثنية أو العرقية أو الدينية أو المناطقية أو الطبقية أو العائلية لتأجيج النزاع والتحريض على امتهان كرامة الآخر واستباحة حقوقه. ولا يغفل البحث أثر العوامل الاقتصادية والخدمية وخاصة اقتصاديات العنف في زيادة معدلات النزوح القسري، إذ يترافق النزاع مع تراجع الفرص الاقتصادية وخسارة الممتلكات وتدمير البنية التحتية مع وجود قلة متنفذة مستفيدة من النهب أو الاحتكار أو الأتاوى أو الانخراط المباشر في النزاع المسلح، مما يدفع باتجاه موجات نزوح بحثاً عن فرص العمل ومصادر الدخل في ظروف أفضل ومخاطر أقل (الشكل 7).

من الجدير ذكره، أن العوامل الهيكلية، التي تدفع السكان إلى النزوح، هي عوامل مترابطة ومتداخلة، هذان الترابط والتداخل يجعلان معرفة العوامل والديناميات الأكثر تأثيراً في قرارات النزوح أكثر صعوبة وأقل يقينية. فالمؤسسات المسيطرة قد تتبنى خطاب التحريض والكراهية والتمييز على أساس الهوية، مما يؤدي إلى تدهور التضامن الاجتماعي، ويغذي العنف المسلح، وهذا مما يحتم استخدام عدة طرق وعدة أدوات بحثية، كمية وكيفية لاكتشاف آليات النزوح. كما أن العوامل الهيكلية تترجم إلى مسببات مباشرة، تدفع باتجاه النزوح، مثل فقدان الغذاء، مقتل أو إصابة أفراد من العائلة أو الحي، أو عدم القدرة على التنقل وغيرها.

الشكل 7: إطار مسببات النزوح وعوامل الجذب في ظل النزاع المسلح

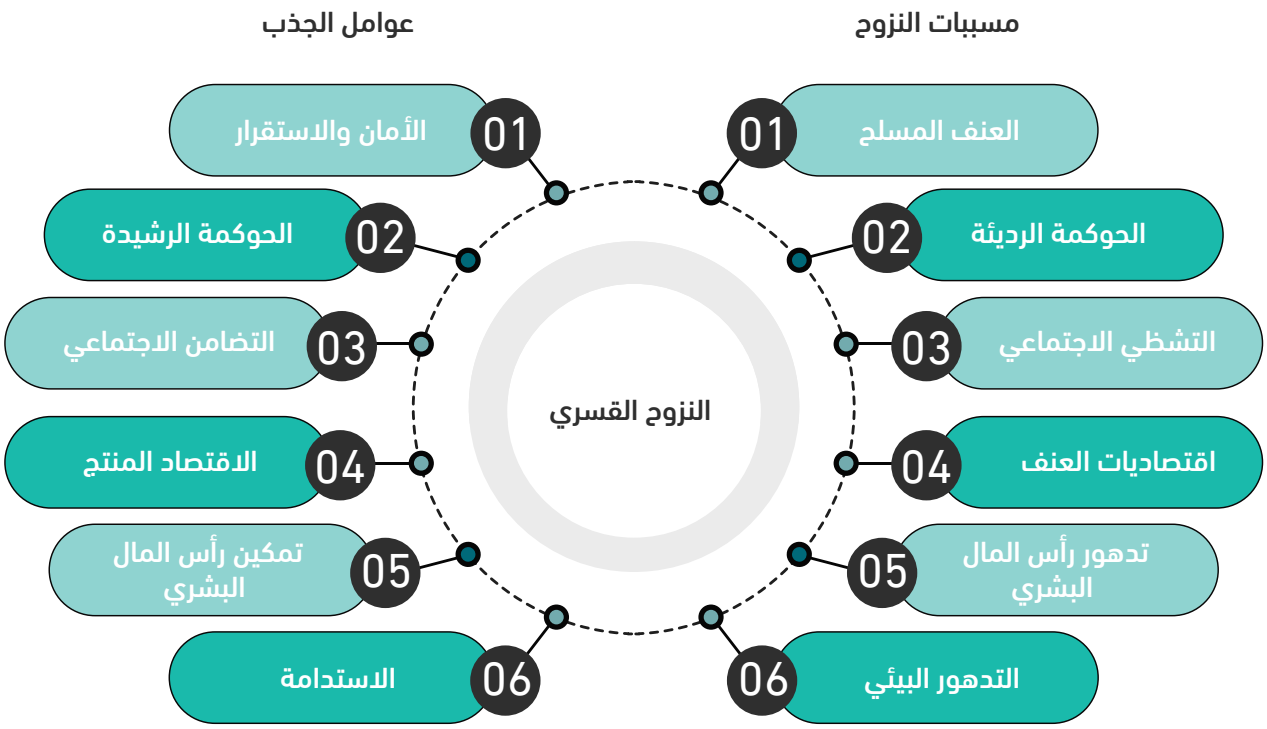

النموذج القياسي

استخدم البحث نموذج الانحدار المقطعي لدراسة محددات النزوح القسري. واعتمد النموذج على بيانات مسح حالة السكان لعام 2014، الذي يغطي السكان المقيمين والنازحين، على كامل مساحة سوريا.

نُفِّذ العمل الميداني من خلال أسئلة وجهت إلى أشخاص مفتاحيين في مناطقهم، (ثلاثة أشخاص مفتاحيين لكل منطقة مدروسة) وقد بلغ عدد المناطق المدروسة 698 منطقة موزعة على المحافظات. واستند المسح إلى إطار تحليلي موسع شمل مختلف الجوانب المتعلقة بحالة الإنسان، الديمغرافية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية والمؤسسية، وذلك لتوفير المعطيات اللازمة لفهم معمق للعلاقة بين هذه المتغيرات والحالة التنموية على المستوى المحلي. الملحق (1) يتضمن تفاصيل منهجية مسح حالة السكان.

بُني النموذج لتفسير النزوح القسري، من حيث المناطق الطاردة للنازحين والمناطق المستقبلة لهم، استخدمت عدة نماذج بحسب المتغيرات التابعة الآتية: نسبة النازحين داخلياً إلى السكان في المنطقة المدروسة (المستقبلة) ونسبة المغادرين إلى خارج البلاد إلى سكان المنطقة المدروسة (الطاردة) وأخيراً نسبة المغادرين داخلياً من المنطقة المدروسة (الطاردة).

واختيرت خمسة عوامل كمحدداتٍ للنزوح القسري:

أولاً، النزاع المسلح أو استخدام العنف، وتمثل بمعدل الوفيات نتيجة النزاع، ويتضمن الوفيات نتيجة النزاع بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا يتضمن أعداد المتوفين وفاة طبيعية.

ثانياً، العلاقات الاجتماعية، تمثلت بدليل رأس المال الاجتماعي، وهو دليل مركب من عدة متغيرات فرعية، تتضمن الشبكات الاجتماعية والثقة المجتمعية والقيم والرؤى المشتركة (SCPR, 2017).

ثالثاً، الجانب الاقتصادي والمعيشي، تمثل بدليل الظروف المعيشية، وهو مؤشر مركب، يتضمن عدداً من المؤشرات الفرعية (ظروف السكن وتجهيزاته وتوفر الوقود والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات والنقل).

رابعاً، الجانب المؤسساتي، تمثل بدليل المؤسسات، وهو مؤشر مركب أيضاً، يتضمن عدداً من المؤشرات الفرعية (مؤشرات سيادة القانون ومستوى المحاسبة والعنف وفاعلية المؤسسات العامة ودرجة المساواة والفساد).

خامساً، جانب التنمية البشرية، تمثل بدليل التعليم، وهو مؤشر مركب يتضمن عدداً من المؤشرات الفرعية (الإتاحة والموارد البشرية ونسبة الالتحاق بالتعليم).

أخيراً، استخدم المحافظات للتحكم بالعوامل المكانية غير المتضمنة في بقية المتغيرات (SCPR, 2020).

$$idp_t=\alpha1+Mortality+SCI_t+LCI_t++INSI_t+MOHA+e \quad \text{.....(1)}$$

$$internal_dep_t=\alpha2+Mortality+SCI_t+LCI_t+INSI_t+MOHA+\upsilon \quad \text{.....(2)}$$

$$external_dep_t=\alpha3+Mortality+SCI_t+LCI_t+INSI_t+MOHA+\mu \quad \text{.....(3)}$$

$$tot_(dep_t)=\alpha4+Mortality+SCI_t+LCI_t++INSI_t+MOHA+\omega \quad \text{.....(4)}$$

حيث أن:

idp_t:
نسبة النازحين إلى السكان في المنطقة المستقبلة

internal_dep_t:
نسبة النازحين/المغادرين داخلياً إلى السكان من المنطقة الطاردة

external_dep_t:
نسبة النازحين/المغادرين خارجياً إلى السكان في المنطقة الطاردة

tot_dep_t:
نسبة النازحين/المغادرين جميعاً (داخلياً وخارجياً) إلى السكان من المنطقة الطاردة

Mortality:
معدل الوفيات نتيجة النزاع بشكل مباشر وغير مباشر (لا يتضمن الوفيات بشكل طبيعي)

SCI_t:
دليل رأس المال الاجتماعي أثناء النزاع

LCI_t:
دليل الظروف المعيشية أثناء النزاع

INSI_t:
دليل أداء المؤسسات (الحوكمة) أثناء النزاع

EI_t:
دليل التعليم أثناء النزاع

MOHA:
المحافظة

α 1,2,3,4:
الثابت

e, υ,μ,ω :
الخطأ العشوائي

الجدول رقم 1: محددات النزوح القسري في سوريا أثناء النزاع

	(4) إجمالي المغادرة	(3) المغادرة خارجياً	(2) المغادرة داخلياً	(1) النزوح(استقبال)
	coef./se	coef./se	coef./se	coef./se
الوفيات	-0.501***	0.615***	0.018	0.632***
	0.191-	0.109-	0.104-	0.142-
رأس المال الاجتماعي	-0.280***	0.035	-0.050*	-0.015
	0.055-	0.032-	0.03-	0.041-
دليل الظروف المعيشية	0.131***	-0.113***	-0.082***	-0.195***
	0.048-	0.028-	0.026-	0.036-
دليل المؤسسات	0.193***	-0.044	-0.080***	-0.124***
	0.054-	0.031-	0.029-	0.04-
دليل التعليم	0.092***	-0.137***	-0.019	-0.157***
	0.035-	0.02-	0.019-	0.026-
حلب	0.025	-0.013	-0.047***	-0.060**
	0.033-	0.019-	0.018-	0.025-
ريف دمشق	0.114***	0.03	-0.042**	-0.012
	0.032-	0.018-	0.017-	0.024-
حمص	-0.106***	-0.039*	-0.074***	-0.113***
	0.038-	0.022-	0.021-	0.028-
حماة	-0.054	-0.054***	-0.036*	-0.091***
	0.035-	0.02-	0.019-	0.026-
اللاذقية	-0.104***	-0.091***	-0.046**	-0.137***
	0.038-	0.022-	0.021-	0.028-
إدلب	0.095**	0.017	-0.015	0.002
	0.041-	0.023-	0.022-	0.03-
الحسكة	-0.096**	-0.184***	0.003	-0.181***
	0.045-	0.026-	0.025-	0.034-
دير الزور	-0.088**	-0.054**	-0.128***	-0.182***
	0.042-	0.024-	0.023-	0.031-
طرطوس	-0.140***	-0.089***	-0.046**	-0.136***
	0.041-	0.024-	0.022-	0.031-
الرقة	-0.094*	-0.124***	-0.022	-0.146***
	0.052-	0.03-	0.028-	0.039-
درعا	0.140***	0.004	0.150***	0.154***
	0.046-	0.026-	0.025-	0.034-
السويداء	-0.143***	-0.088***	-0.083***	-0.171***
	0.055-	0.032-	0.03-	0.041-
القنيطرة	0.243**	0.01-	0.074-	0.084-
	0.113-	0.064-	0.061-	0.084-
الثابت	0.175***	0.323***	0.254***	0.578***
	0.044-	0.025-	0.024-	0.033-
عدد المشاهدات	668	668	668	669
Adjusted R^2	0.51	0.299	0.445	0.251
Log-Likelihood	373.12	582.21	547.14	172.18
ملاحظة	0.1>p *	0.05>p **	0.01>p ***	

أكثر العوامل معنوية من الناحية الإحصائية العلاقة مع معدل الوفيات (coef. -0.501). تشير النتائج إلى أن معدلات النزوح إلى المنطقة المدروسة ترتبط سلباً بمعدلات الوفيات الناتجة من النزاع مباشرة أو بصورة غير مباشرة، إذ يلجأ النازحون إلى المناطق الأقل تضرراً بالنزاع المسلح من حيث نسب القتلى.

تظهر نتائج النموذج الأول، كما هو محدد في الجدول (1) أن العوامل الخمسة العنف والعوامل الاجتماعية والمعيشية والمؤسساتية والتعليم معنوية . وبحسب الأهمية، كانت أكثر العوامل معنوية من الناحية الإحصائية العلاقة مع معدل الوفيات (coef. -0.501). تشير النتائج إلى أن معدلات النزوح إلى المنطقة المدروسة ترتبط سلباً بمعدلات الوفيات الناتجة من النزاع مباشرة أو بصورة غير مباشر، إذ يلجأ النازحون إلى المناطق الأقل تضرراً بالنزاع المسلح من حيث نسب القتلى.

يليه العلاقات الاجتماعية (Coef. -0.280)، إذ ترتبط معدلات النزوح سلباً برأس المال الاجتماعي. من غير المرجح أن ينتقل الأشخاص النازحون عمداً إلى مناطق ذات علاقات اجتماعية سيئة. ولكن من المرجح أن يشير الارتباط القوي إلى الضغوط التي يفرضها وصول النازحين إلى المناطق المضيفة التي أدت في كثير من الحالات إلى نشوء توتر بين مجتمع النازحين والمجتمع المضيف.

كما أظهرت النتائج أن معدلات النزوح ترتبط إيجاباً بالأداء المؤسساتي أو مستويات الحوكمة في المنطقة التي يلجأ إليها النازحون (Coef. 0.193)، حيث يتجهون إلى المناطق التي تتسم بمعدلات أقل نسبياً من حيث انتشار ظواهر العنف والتمييز وغياب سلطة القانون وانتشار الفساد.

كما وجد بأن الظروف المعيشية العامل المعنوي التالي (Coef. 0.131)؛ فالعلاقة إيجابية بين معدلات النزوح ومستويات المعيشة، لذلك، يلجأ النازحون إلى مناطق تتمتع بظروف سكن وخدمات أفضل نسبياً، كتوافر الاتصالات والمواصلات والكهرباء والمياه إضافة إلى فرص العمل. تأتي بعد ذلك أخيراً التنمية البشرية (Coef. 0.092)، إذ ترتبط معدلات النزوح إيجاباً بتوافر مستويات أعلى للتنمية البشرية، من حيث توافر البنية التحتية للتعليم والكادر التدريسي ومعدلات أعلى للالتحاق. ومع أخذ المتغيرات السابقة بعين الاعتبار، تشير النتائج إلى وجود عوامل أخرى، بحسب المحافظات، تؤثر في حركة النازحين، فبالمقارنة بمدينة دمشق توافرت في ريف دمشق ودرعا والقنيطرة عوامل معنوية أعلى لجذب النازحين، على الرغم من أنها شهدت معدلات نزوح مرتفعة، لأن كثيرين فضلوا النزوح ضمن محافظاتهم، بحكم القرب والعلاقات الاجتماعية، في حين كانت هناك عوامل أقل جذباً من دمشق في كل من طرطوس والسويداء واللاذقية وحمص.

في العوامل الطاردة، بحسب النموذج (4)، تُظهر النتائج العلاقة السلبية والمعنوية بين معدل المغادرين خارج المنطقة المدروسة ودليل ظروف المعيشة ودليل التعليم والأداء المؤسساتي، كما تشير النتائج إلى العلاقة الطردية والمعنوية إلى حد كبير بين معدلات المغادرين ومعدلات الوفيات المرتبطة بالنزاع، أي إن حدة النزاع المسلح وتدهور مستويات الحوكمة والظروف الاقتصادية والخدمية تسهم إسهاماً رئيساً في المغادرة القسرية للسكان من مناطق إقامتهم. لكن العلاقات الاجتماعية لم تظهر علاقة معنوية بالمغادرة.

وتتفاوت النتائج بين المغادرين داخلياً، النموذج (2)، والمغادرين خارجياً، النموذج (3)، فتشير إلى أن تدهور التنمية البشرية والظروف المعيشية ومعدلات الوفيات المرتبطة بالنزاع هي عوامل رئيسية للمغادرة/النزوح داخل سوريا، في حين تتركز العوامل الأكثر أهمية للمغادرة خارج سوريا في تدهور الظروف المعيشية وسوء الأداء المؤسساتي وتدهور رأس المال الاجتماعي.

إن النتائج المبينة أعلاه تظهر أهمية عدم حصر محددات النزوح في العنف المسلح المباشر فقط، والتركيز على العوامل الاجتماعية والتنموية والاقتصادية باعتبارها محددات رئيسية أيضاً لنزوح السكان أو إقامتهم في المناطق المستقبِلة. وفي هذا الإطار يناقش البحث أداء المحددات الرئيسية للنزوح القسري التي تدهورت بمعدلات غير مسبوقة نتيجة النزاع.

الأداء المؤسساتي

لقد قاد تبني الحل الأمني - العسكري إلى تفجر مستويات غير مسبوقة من العنف المسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في سوريا دمر هذا العنف مقومات المجتمع والدولة، وساهمت عدة قوى دولية وإقليمية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً في تفاقم النزاع واستعصائه على الحل.

لقد أعيد تشكيل المؤسسات في أثناء النزاع، إذ تشظت البلاد بين القوى العسكرية المسيطرة، ورسمت حدود متحركة بين المناطق، وتمحور عمل المؤسسات على العنف، بغية اخضاع السكان والسيطرة على السلطة والموارد. تدل المؤشرات الحوكمية على انهيار في الأداء المؤسساتي، الذي كان ضعيفاً قبل النزاع، إذ تلاشى الاستقرار السياسي، وتعاظم دور العنف (الشكل 8) (SCPR, 2020).

الشكل 8: الاستقرار السياسي وغياب العنف 2005-2018

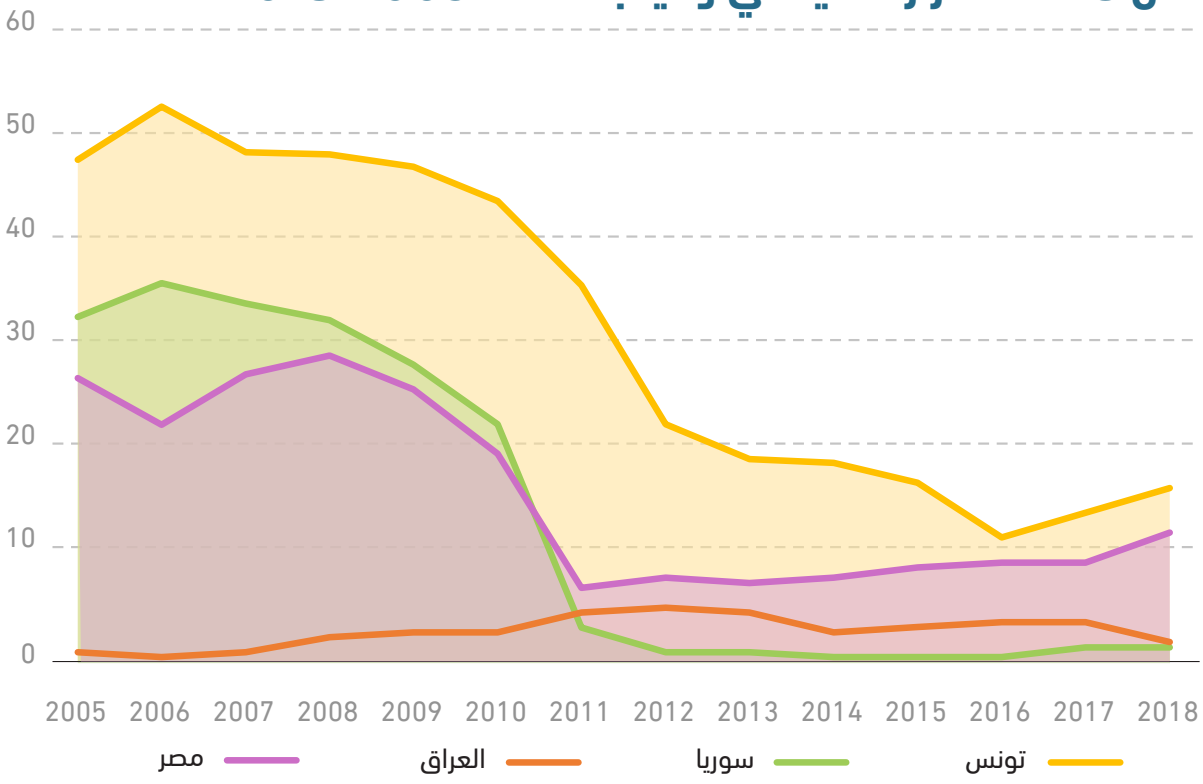

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية، 2020، البنك الدولي (World Bank, 2020)
https://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

الشكل 9: دليل المؤسسات ومكوناته الفرعية في سوريا 2010، 2014، 2018

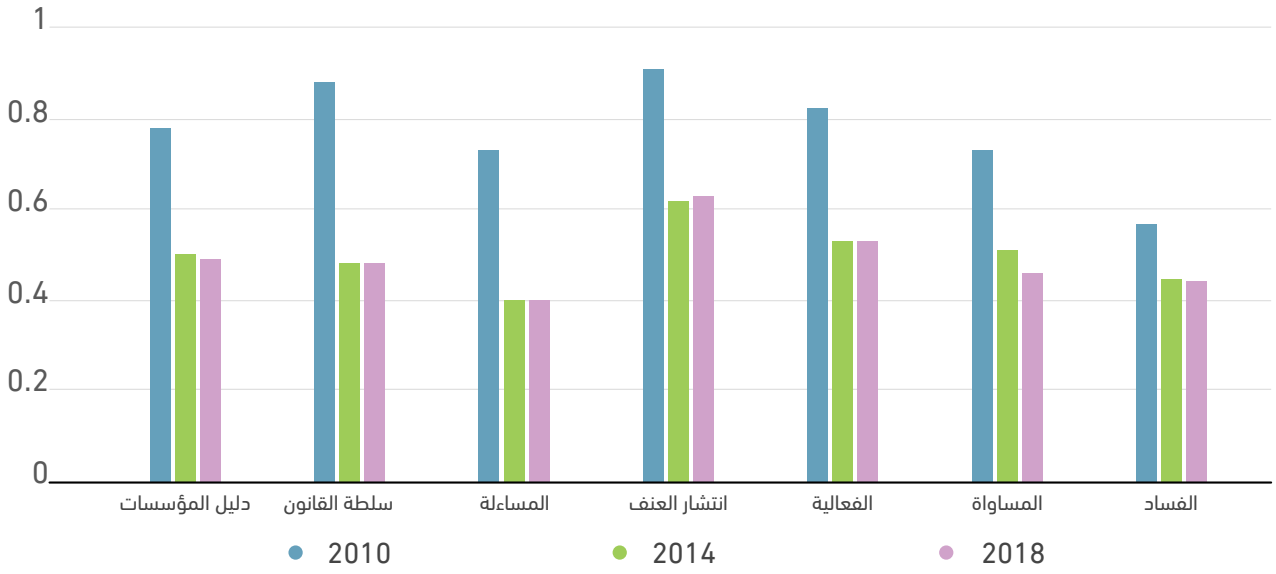

المصدر: مسح حالة السكان 2014 وتقديرات SCPR لعام 2018.

لم يعد هناك مكان في ظروف النزاع للمشاركة أو المساءلة في المؤسسات في سوريا، إذ تغولت قوى التسلط القديمة والناشئة، وفرضت سطوتها بالقوة والتخويف، وأصبح القتل والحصار والتعذيب والتهجير أدوات المؤسسات في فرض الهيمنة، وترافق ذلك مع تصدع كيان الدولة، وغلب على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية هدر حياة الإنسان وكرامته. (الشكل 9).

إن تدهور أداء المؤسسات مع غياب سلطة القانون واستقلال القضاء، والانتهاكات الجسيمة للحقوق والتمييز والنهب الممنهج، هو أحد العوامل الرئيسية التي دفعت بالسكان إلى النزوح قسراً من مدنهم وقراهم، كما بينت نتائج النموذج أعلاه. ومع تفاقم النزاع وتشظي البلاد بين قوى متعددة، ظهرت أربعة نماذج رئيسية للحكم في المشهد السوري: النموذج المركزي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية؛ والنموذج غير المنظم في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة؛ والنموذج اللامركزي في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية؛ والنموذج المتطرف في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. تشترك هذه النماذج المختلفة، وإن تفاوتت، بسيطرة القوى الأمنية العسكرية على مفاصل الحكم، واستخدام أساليب التخويف والترهيب والإخضاع والإذلال للسيطرة على المناطق، والتحالف مع قوى إقليمية ودولية لاستدامة السيطرة.

إن إنهاء النزاع وعودة النازحين عودة آمنة وكريمة وطوعية يرتبطان بمدى التحول في بنى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وأدائها، بحيث تقوم المؤسسات، ولو على مراحل، بتوسيع مساحات المشاركة والحوار والمساءلة وتسهيل بناء التحالفات المجتمعية، في مواجهة الاستبداد والانقسامات المجتمعية، ووضع أسس قانونية وأخلاقية لحل الخلافات بعيداً عن استخدام العنف، وتطوير سياسات منصفة ومناصرة للفئات الأكثر تضرراً من الحرب.

العنف المسلح

عشرات الجبهات ومئات المعارك وملايين بين قتلى ومصابين على مدى عقد من الزمن، ولا يزال الوصول إلى نهاية قريبة للنزاع غير مؤكد؛ يظهر الشكل 10 أنه برغم تراجع المعارك في عام 2018 عادت عمليات القصف والتفجير وازدادت ضراوة في عام 2019، نتيجة هجوم قوات النظام على إدلب، وغزو القوات التركية لمناطق الإدارة الذاتية، في الشمال الشرقي، لتشكيل "منطقة آمنة".

الشكل 10: عدد الحوادث المرتبطة بالعنف في سوريا 2017-2020

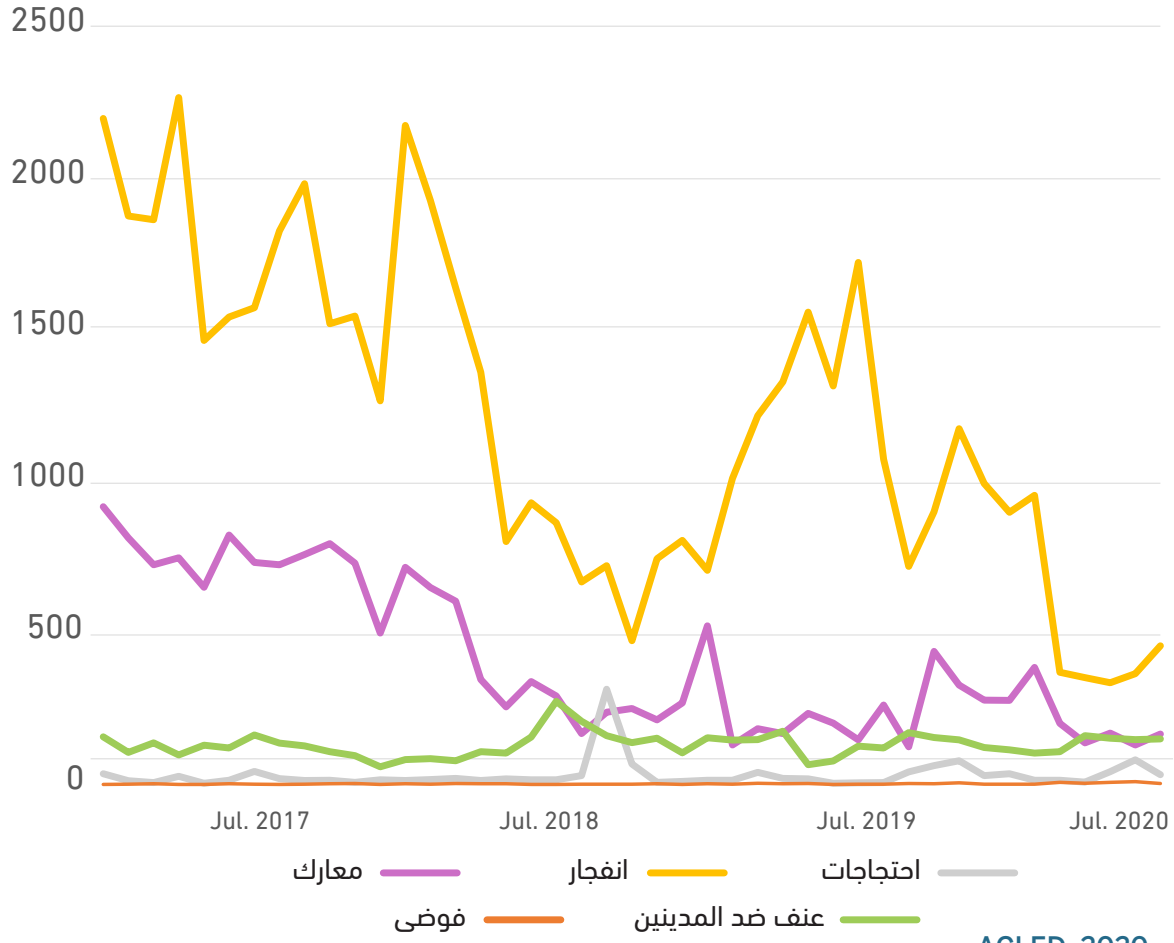

المصدر: ACLED, 2020
https://acleddata.com/data-export-tool/

لم يتنه النزاع بعد؛ فمعظم إدلب وجزء من ريف حلب واللاذقية مرشحة لمعارك محتملة مقبلة، وكذلك منطقة الجزيرة، فضلاً عن عدم الاستقرار في العديد من المناطق، التي يسيطر عليها النظام. لقد أدت المعارك المختلفة من قبل الجيوش والقوات غير النظامية إلى نزوح الملايين، ومع استمرار الخيار العسكري لقوى التسلط ستكون احتمالات تفاقم العنف مرتفعة.

أحد أبرز المؤشرات على انتشار العنف الدائر في المواجهات بين المسلحين أو ضد المدنيين وكثافته ووحشيته هو عدد القتلى والجرحى والمعوقين، الذي يعد أحد أكثر الآثار كارثية للنزاع، وأحد محددات النزوح كما بين النموذج القياسي أعلاه. تُظهر تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات ارتفاعاً في معدل الوفيات الخام من 4.4 لكل ألف عام 2010 إلى 7 لكل ألف عام 2019. فقد بلغت الوفيات المتوقعة المرتبطة بالنزاع حتى عام 2019 نحو 570 ألف حالة وفاة (SCPR, 2020).

وتُظهر جداول الحياة التي أُنشئت باستخدام بيانات من نتائج مسح حالة السكان لعام 2014، ومعدلات الوفيات، ومعدل الخصوبة، اتجاهات خطيرة في توزيع الوفيات بين فئات العمر والجنس. فقد بلغ الفرق في متوسط العمر المتوقع بين الرجال والنساء في سوريا 7 أعوام بين النساء والرجال في عام 2019؛ إذ بلغ متوسط عمر الذكور 59.4 عامًا و66.9 عاماً للنساء (الشكل 11). تمثل الوفيات بين الرجال 82.2 في المائة من إجمالي الوفيات المرتبطة بالنزاع، معظمها من الذكور البالغين. يعد هذا انعكاساً لعدد الشباب المنخرطين في القتال، إضافة إلى استهداف الرجال المدنيين أيضاً، من خلال عمليات الاعتقال والخطف والتعذيب والانتقام من جانب القوات العسكرية.

الشكل 11: توقع الحياة عند الولادة

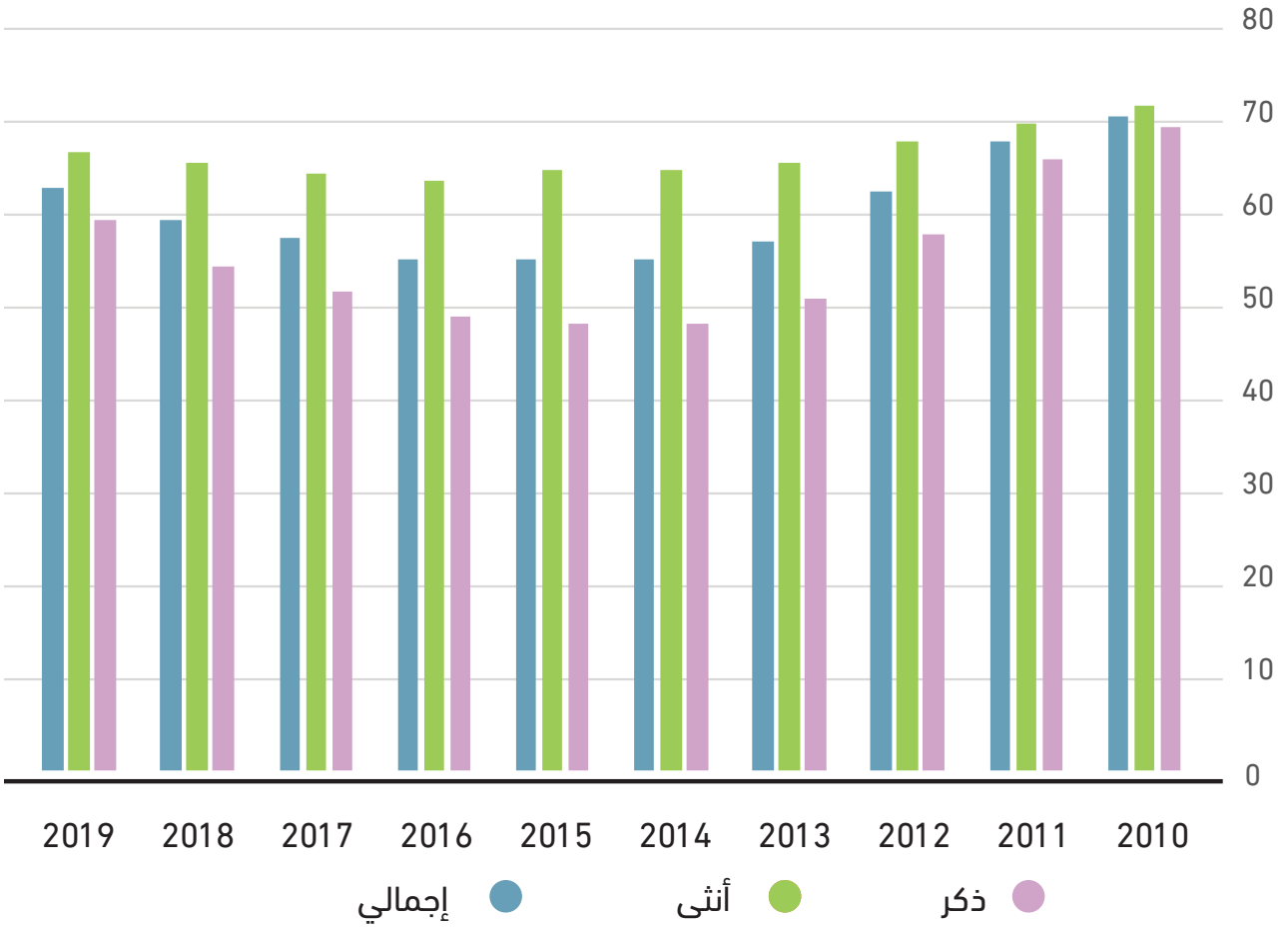

المصدر: تقديرات SCPR لعام 2020.

العوامل الاجتماعية

تدخلت قوى التسلط الداخلية والخارجية بصورة مباشرة في تسعير النزاع، وقلصت مساحات عمل القوى المدنية والسلمية، وأعاقت قدرتها على تخفيف آثار النزاع على السوريين. استثمرت قوى التسلط تسيس الهوية لتكون أداة استقطاب للقوى المختلفة على أسس عرقية أو طائفية أو مذهبية أو مناطقية أو لغوية فأدت إلى تفكيك الروابط الاجتماعية، وتدمير رأس المال الاجتماعي المتراكم بمكوناته الثلاثة العلاقات والشبكات الاجتماعية، والثقة المجتمعية، والقيم والرؤى المشتركة.

لقد تراجع دليل رأس المال الاجتماعي (SCPR, 2017) من 0.745 في 2010 إلى 0.420 في 2019 وتأثرت الشبكات الاجتماعية بوجه خاص وهي المكون الرئيس لرأس المال الاجتماعي المجسّر أو الرابط (الشكل 12).

لقد كانت محصلة النزاع تقسيم الجغرافيا السورية، وتقاسم مقدرات الاقتصاد والبلاد بين القوى المتصارعة وحلفائها من جهة، وتصاعد النفوذ الخارجي على عدة أصعدة، سواء من ناحية أزمة الشتات والنزوح أو ازدياد الحاجة والاعتماد على المساعدات الإنسانية أو التبعية السياسية للدول المتورطة في النزاع من جهة أخرى.

وقد لعب تسيس الهوية دوراً مهما في تغذية الحرب، من خلال التحريض على رفض الآخر ونشر ثقافة الكراهية، من خلال تفاقم ووحشية القتل والتحريض الإعلامي الذي استثمر في تعزيز الفرقة على أسس دينية أو عرقية أو مذهبية أو سياسية إضافة الى استخدام المدارس والمؤسسات التعليمية منابر لنشر ثقافة الكراهية ورفض الآخر والسياسات التمييزية.

الشكل 12: دليل رأس المال الاجتماعي ومكوناته على المستوى الوطني 2010 و2014 و2019

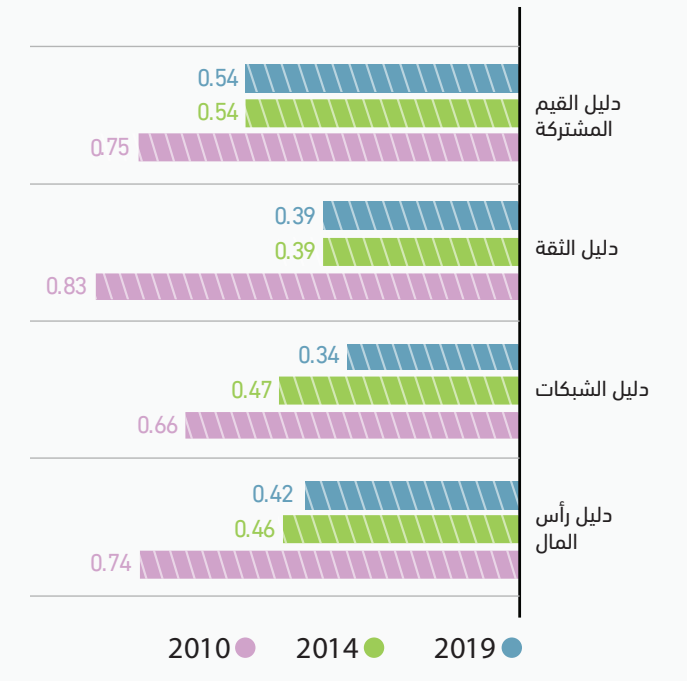

المصدر: SCPR 2017, 2020.

العوامل الاقتصادية

امتد النزاع في سوريا مدة طويلة، وتحول تدريجياً إلى حرب شاملة، تداخلت فيها الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وشكلت عبئاً هائلاً على الاقتصاد السوري وموارده الطبيعية والمالية والبشرية، فقد تجاوزت الخسائر الاقتصادية والاجتماعية القدرة الاستيعابية للاقتصاد السوري.

قدر المركز السوري لبحوث السياسات (SCPR, 2020) الخسارة المتراكمة للناتج المحلي الإجمالي ب 530.1 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2019 أي نحو يقارب عشر أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 بالأسعار الثابتة. وكان لقطاعي التجارة الداخلية والخدمات الحكومية الحصة الأكبر من هذه الخسارة. وأشار التقرير إلى أن معدل البطالة وصل 42.3 في المائة في عام 2019، وترافق مع ارتفاع كبير في الأسعار، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلك 18 ضعف بين عامي 2011 و2019. كما تمأسست آليات اقتصاد الحرب، مما فاقم مستويات الفقر والحرمان من جهة، وأفرز شبكات من رأسمالية المحاسيب وأمراء الحرب تضخمت ثرواتهم على حساب الأغلبية الساحقة من الشعب السوري. وصلت مستويات الفقر إلى درجات خطيرة للغاية؛ إذ بلغ معدل الفقر الإجمالي 93.7 في المائة بحلول نهاية عام 2017، بناءً على متوسط خط الفقر الكلي للأسر المعيشية، التي تساوي في المتوسط 181 ألف ليرة سورية في الشهر. (الشكل 13) على الرغم من تراجع معدل الفقر الى 86 في المائة في العام 2019 إلا أن التطورات الأخيرة في القطاع الأمني والصحي تنذر بارتفاع معدلات الفقر لمستويات أخطر مما سبق.

لقد توطدت أسس اقتصاد الحرب، من خلال حجم الدمار ومصادر السلاح الوفيرة ونهب الموارد والثروات واستخدام الترهيب والقمع لقهر الناس وإجبارهم على الانخراط في الحرب لمصلحة طرف أو آخر. أعيد توزيع الموارد باتجاه نشاطات متعلقة بالنزاع، وتوجهت الخدمات والسلع العامة الأساسية إلى خدمة اقتصاد الحرب. كما استمرت الحكومة السورية والقوى المسيطرة في المناطق الخارجة عن سيطرتها في انتهاج سياسات ساهمت

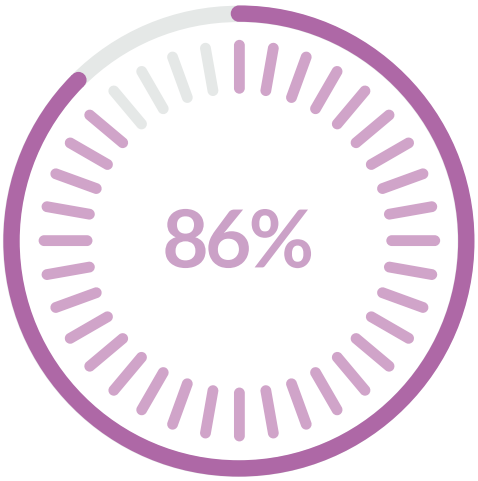

معدل الفقر الإجمالي 86 في المائة بحلول نهاية عام 2019، بناءً على متوسط خط الفقر الكلي للأسر المعيشية، التي تساوي في المتوسط 181 ألف ليرة سورية في الشهر.

في تفقير الناس ورفع مستويات الحرمان، من خلال تراجع الدعم وعدم العدالة في توزيع المساعدات، ومنح امتيازات تفضيلية للنخبة الاقتصادية المسيطرة، التي شكلت شبكات قائمة على النزاع وعابرة للحدود. أظهرت نتائج النموذج العلاقة القوية والمعنوية بين تدهور ظروف المعيشة وبين زيادة أعداد المهجرين قسراً، ولجوئهم إلى المناطق التي تتمتع بظروف معيشية واقتصادية أفضل. وشكل تدمير البنية التحتية والمنازل والمنشآت ومحطات الطاقة والمياه عاملاً هاماً في نزوح الأفراد.

الشكل 13: مؤشر الفقر الشديد في سوريا حسب المحافظة، 2010، 2012، 2015، 2017، 2019

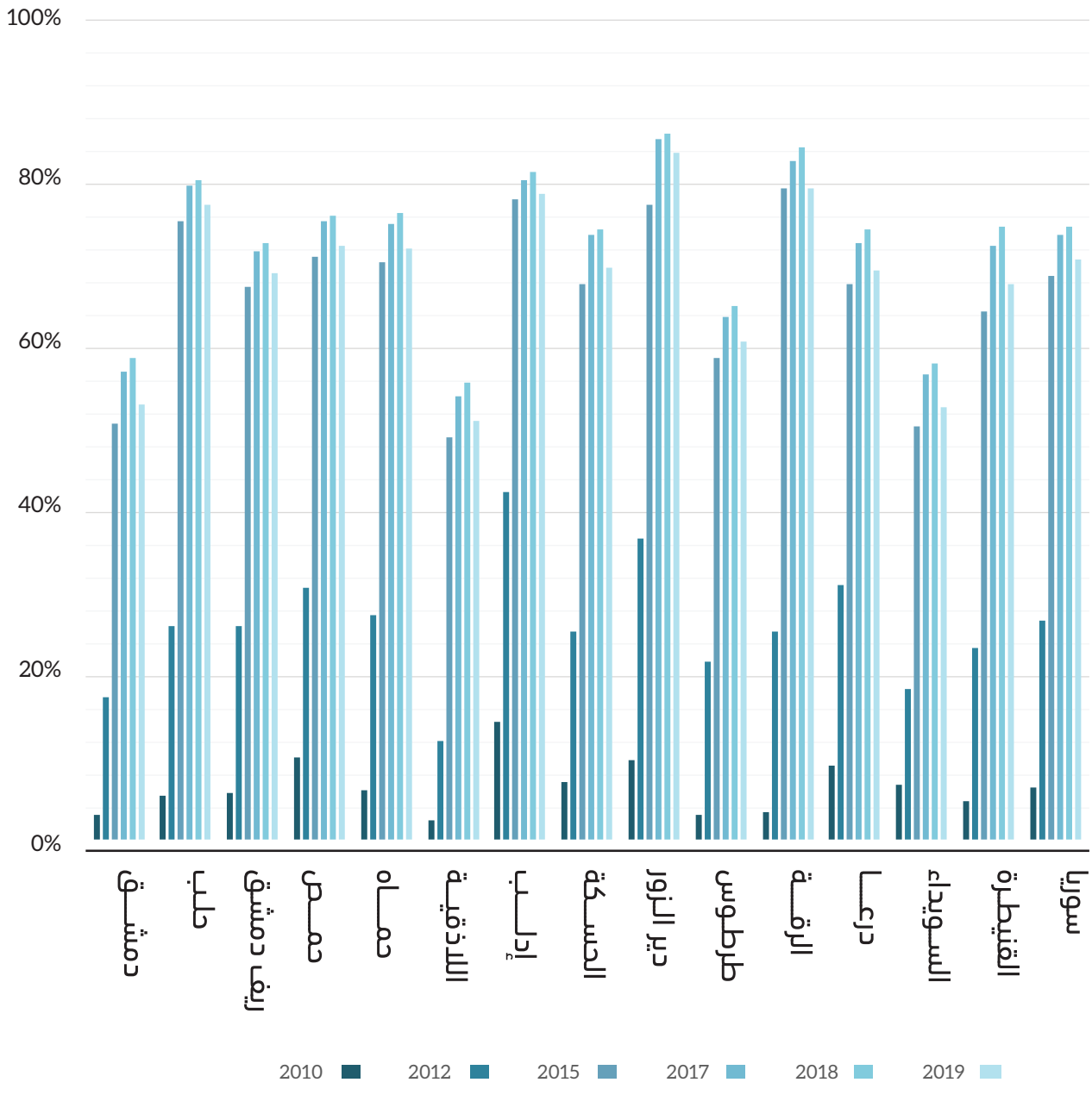

المصدر: المسح الصحي الأسري 2009، مسح حالة السكان 2014، وتقديرات SCPR لعام 2020.

التنمية البشرية

لا يزال السكان السوريون يفقدون ملايين السنين من التعليم، فقد بلغ عدد الأطفال (5-17) خارج المدرسة في عام 2019 نحو 2.3 مليون طفل (الشكل 14). يظهر انخفاض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس من 3.08 مليون في عام 2014 تحسناً طفيفاً، ولكن النتيجة الحالية لا تزال كارثية لأن هؤلاء الملايين من الأطفال سيعانون من نقص المهارات والمعرفة، إضافة إلى التأثير المباشر للنزاع (SCPR, 2020).

ارتبط النزوح بتدهور الخدمات المرتبطة برأس المال البشري، مثل الصحة والتعليم، إذ تأثر نظاما الصحة والتعليم من التشظي ودمار البنية التحتية والاستهداف من قبل الأطراف المتقاتلة وخسارة الكوادر المدربة والمؤهلة، كما عانت قطاعات التنمية البشرية من استخدامها كأسلحة لإخضاع المجتمعات عن طريق الحصار أو الحرمان من الوصول للخدمات. وأظهر النموذج أهمية هذه القطاعات في نزوح الأفراد.

الشكل 14: عدد الأطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي 2011-2019

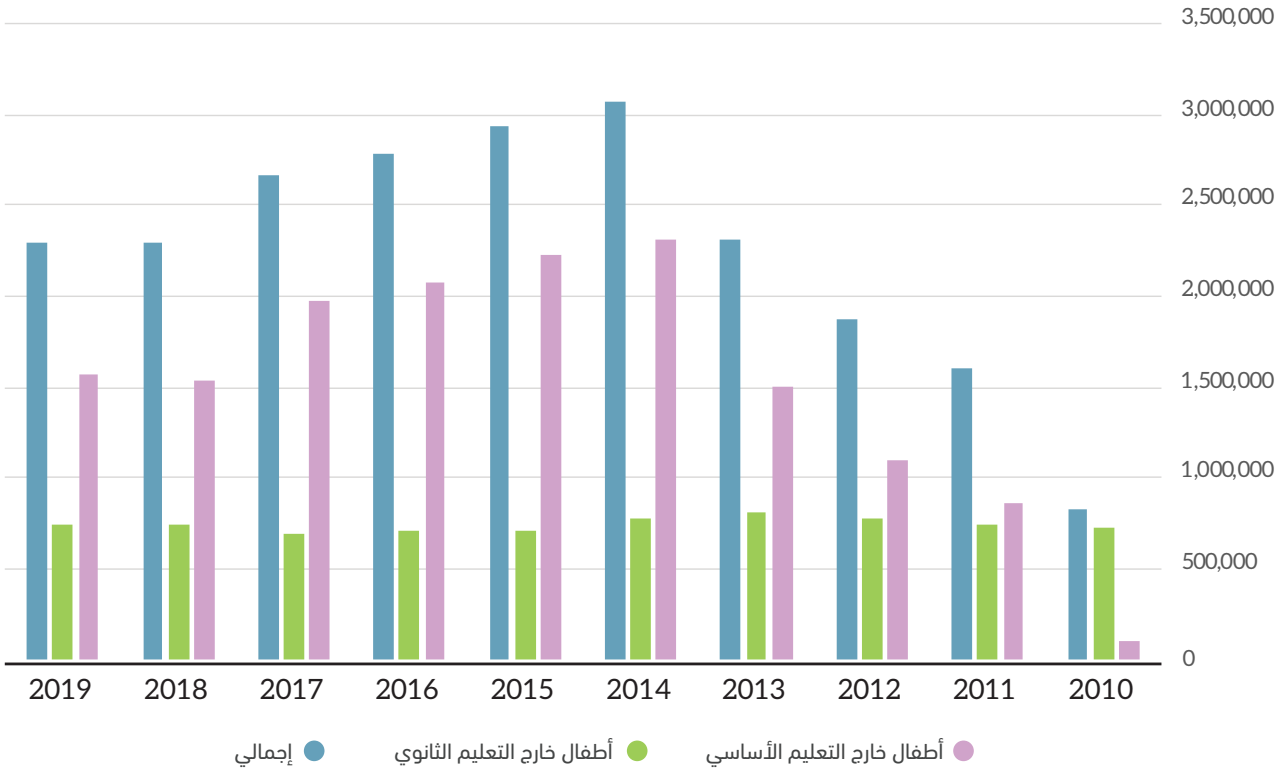

المصدر: وزارة التربية والمكتب المركزي للإحصاء وتقديرات SCPR لعام 2020.

الخلاصة والمقترحات

يقدم البحث إطاراً مفاهيمياً وتطبيقياً لتعيين وقياس محددات النزوح القسري، في فترة العنف، بالاستناد إلى بيانات مقطعية على مستوى المجتمعات المحلية، في حالة سوريا، وتظهر نتائج البحث محورية العامل المؤسساتي ورأس المال الاجتماعي وظروف المعيشة في فهم ديناميكية النزوح من وإلى المناطق المدروسة إضافة إلى دور العنف المباشر. أي إن المؤسسات المستبدة وغير التشاركية والإقصائية والتي تستخدم العنف والخوف أداة للسيطرة، وتنتهك الحقوق الخاصة والعامة، هي عامل محوري في قضية النزوح، من جهة أخرى إن تهشيم رأس المال الاجتماعي، من خلال تفكيك الشبكات الاجتماعية وغياب التوافق الوطني وتدهور الثقة والقيم المشتركة والشعور بالأمان، يسهم أيّ إسهام في زيادة معدلات التهجير القسري. كما يشكل الجانب المعيشي والاقتصادي ومدى توافر فرص التعليم جانباً مهما في محددات النزوح، الذي يتطلب سياسات تزيد من فرص العمل من جهة وتعيد بناء الخدمات وتأهيل المؤسسات التعليمة والصحية كماً ونوعاً، بما في ذلك تحسين الموارد البشرية في قطاعي التعليم والصحة.

وعلى الرغم من التراجع النسبي في أحداث النزاع المسلح إلا أن النزاع لا يزال مشتعلاً في ظل الاستمرار في استخدام العنف وتفاقم مقومات النزاع دون وجود أي تصورات لمخارج وبدائل للحل. إن عدم الاتفاق على حل سياسي منصف، واحتكار السلطة، وتسيس الهوية، والاستحواذ على الفرص، واستمرار عمليات الاعتقال التعسفي وقمع الحريات العامة، يمثل جانياً أمنياً عالقاً، ويحتاج إلى حل جذري ضامن لحياة الناس. وقد تشكل مقومات اقتصادات الحرب مشكلات كبيرة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من معظم عمليات السلام الحالية وهذا ما أثبتته عدة حالات من الحرب (Ballentine and Nitzschke, 2005). إضافة إلى ذلك أدت الحرب والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الظالمة والمتبعة من الأطراف المختلفة إلى تفاقم جذور الصراع. كما يشكل غياب الثقة بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية عاملاً حاسماً لدى السوريين بما يخص قرار العودة، مما يدعو إلى إحداث تغيير في أولوية السياسات كافة، نحو الحفاظ على حياة الأفراد من النساء والرجال والأطفال وكبار السن وتأمين ظروف عودة السكان ابتداءً من التحول باتجاه حوكمة تشاركية وفعالة وقادرة على فتح نقاش عام وحوار مفتوح حول كيفية تجاوز آثار الحرب ومواجهة جذورها لتأسيس بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية لا تستخدم العنف المسلح لحل المعضلات والخلافات.

ومن أهم القضايا المرافقة لعوامل التحول المؤسساتي إعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع، وتطوير المؤسسات الرابطة بينهم، وفق مبادئ المواطنة وقيمها، من خلال تطوير السياسة الاجتماعية، التي تسمح ببناء الجسور والتنظيم والتضامن العابر للحدود والفروق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية والمناطقية، ومشاركة جميع فئات المجتمع وأفراده في صناعة العقد الاجتماعي الجديد. ويشمل ذلك إعادة الاعتبار لضحايا ومتضرري الحرب بمن فيهم النازحون، وتشجيع التطوع والتعاون على المستوى المحلي.

ويتقاطع ذلك مع أهمية تفكيك اقتصاديات الحرب، وتوفير القطاعات المنتجة والفرص العادلة للجميع، للمشاركة في إعادة البناء ومحاصرة أمراء الحرب قانونياً وسياسياً واقتصادياً، وتشجيع ظروف العمل اللائقة. ويشمل ذلك تطوير بيئة مؤسسية واجتماعية واقتصادية لتوفير الفرص للجميع، وخاصة أولئك الذين تضرروا من الحرب بما في ذلك النازحين قسراً. ويشمل ذلك أيضاً العمل التعاوني لإعادة الاستثمار في البنية التحتية والقوى العاملة وتطوير كفاءة الإدارات. يجب أن تعمل هذه البيئة الجديدة على تعويض آثار الحرمان من التعليم والرعاية الصحية والتغذية والتغلب عليها. إن الجهود من أجل السلام يجب أن تعمل على تأسيس نظام حماية إنسانية، يضمن الخروج من قيود الفقر والحرمان والإقصاء ويوفر الاهتمام بالأطفال ومصابي الحرب. ومن المهم وضع الضوابط القانونية والأخلاقية المناسبة لعدم استخدام الصحة والتعليم والغذاء أسلحة في النزاعات، يتضمن ذلك تطوير بيئة مؤسسية واجتماعية واقتصادية لإتاحة الفرص للجميع وخاصة متضرري الحرب ويبرز هنا دور المجتمع المدني بصفته فاعلاً اقتصادياً جديداً يمكن أن يسهم في توسيع القاعدة الاقتصادية في خدمة المصلحة العامة.

يأمل هذا البحث من خلال التركيز على العوامل المحددة للنزوح القسري باستخدامه لتطوير سياسات تزيد من فرص عودة النازحين واللاجئين، إن أرادوا ذلك، أو الاستقرار في مناطق إقامتهم الجديدة، كما يمكن من خلال ذلك تعزيز الروابط المجتمعية اللازمة لعودة الحياة لمجتمعات وأسر فقدت جوانب كبيرة من مقوماتها.

المراجع

- Adhikari, P. (2012). Conflict-Induced Displacement, Understanding the Causes of Flight. American Journal of Political Science, 57, 82–89.
- Ballentine, K. & Nitzschke, H. (2005). The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation.
- Betts, A. (2016). Refugee Economies: Forced Displacement and Development. Oxford: Oxford University Press.
- Baser, B. (2014). The Awakening of a Latent Diaspora: The Political Mobilization of First- And Second-Generation Turkish Migrants in Sweden. Ethnopolitics, 13, 355–376.
- Bundesamt für Migration und Fluchtlinge (BAMF) (2018), https://www.bamf.de/SharedDocs/Anlagen/DE/Forschung/Migrationsberichte/migrationsbericht-2018-zentrale-ergebnisse.html;jsessionid=7D6F64CB01B45B9AA896C042AF98D7A2.internet562?nn=403964
- Bohra-Mishra, P., & Massey, D. S. (2011). Individual decisions to migrate during civil conflict. Demography, 48, 401–424.
- Castles, S. (2004). Why Migration Policies Fail. Ethnic and Racial Studies, 27(2): 205–227.
- Calhoun, C. (2010). Beck, Asia and Second Modernity. British Journal of Sociology, 61(3), 597–619.
- Collier, P. (2013). Exodus: How Migration Is Changing Our World. Oxford; New York: Oxford University Press.
- Davenport, C., Moore, W. H., & Poe, S. C. (2003). Sometimes You Just Have to Leave: Domestic Threats and Forced Migration, 1964–1989. International Interactions, 29, 27–55.
- Dahi, O. (2019). Syrian Refugees: The Injustice Abroad. Background paper for the Justice to Transcend Conflict Report, Syrian Center for Policy Research.
- Deacon H. and Görgens M. (2019). Forced to Leave: Determinants of Slow-Onset Displacement in Colombia. German Institute for Global and Area Studies, GIGA Research Unit: Institute of Latin American Studies (ILAS), No 317, June, https://www.giga-hamburg.de/de/system/files/publications/wp317_deacon-goergens.pdf
- Edwards, S. (2009). The Chaos of Forced Migration: A Means of Modeling Complexity for Humanitarian Ends. Saarbrucken, Germany: VDM Verlag.
- Ferris E. G. (2008). The Looming Crisis: Displacement and Security in Iraq. Foreign Policy at Rookings, Policy Paper, No 5, August.
- Guy J. et al. (2019). Climate, Conflict and Forced Migration. Global Environmental Change, January, 54, 239-249, https://reader.elsevier.com/reader/sd/pii/S0959378018301596?token=00F50697DD4D044A0B42FED0D2336B4BA61 D6DB191C8D53C20056F90377A68CD289545683AB31C2F41EEC6B137559114
- Guveli, A., Ganzeboom, H. B. G., Baykara-Krumme, H., Platt, L., Eroglu, S., Spierings, N., Bayrakdar, S., Nauck, B., & Sozeri, E. K. (2017). 2,000 Families: Identifying the Research Potential of an Origins-of-Migration Study. Ethnic and Racial Studies, 40, 2558–2576.

- Islam, A., C. Ouch, R. Smyth, & L.C. Wang (2016). The Long-Term Effects of Civil Conflicts on Education, Earnings, and Fertility: Evidence from Cambodia. Journal of Comparative Economics, 44(3), 800-820.
- Justino. P, (2009). The Impact of Armed Civil Conflict on Household Welfare and Policy Responses. MICROCON Research Working Paper 12, Brighton: MICROCON.
- Khawaja, M., Assaf, S., & Yamout, R. (2010). Predictors of Displacement Behaviour During the 2006 Lebanon War. Global Public Health, 6(5), 488–504.
- Loizos, P. (2000). Are Refugees Social Capitalists? Social Capital: Critical Perspectives. New York: Oxford University Press.
- Martin, S., Weerasinghe, S., & Taylor, A. (2014). What Is Crisis Migration? Forced Migration Review, 45, 5–9.
- Mcauliffe, M., & Jayasuriya, D. (2016). Do Asylum Seekers and Refugees Choose Destination Countries? Evidence from Large-Scale Surveys in Australia, Afghanistan, Bangladesh, Pakistan and Sri Lanka. International Migration, 54, 44–59.
- Melander, E., & Öberg, M. (2007). The Threat of Violence and Forced Migration: Geographical Scope Trumpsintensity of Fighting. Forced Migration and Civil War, 9(2), 156–173.
- Moore, W. H., & Shellman, S. M. (2004). Fear of Persecution. Journal of Conflict Resolution, 48(5), 723–745.
- Moore, W. H., & Shellman, S. M. (2006). Refugee or Internally Displaced Person? To Where Should One Flee? Comparative Political Studies, 39(5), 599–622.
- Moore, W. H., & Shellman, S. M. (2007). Whither Will They Go? A Global Study of Refugees' Destinations, 1965–1995. International Studies Quarterly, 51(4), 811–834.
- Neumayer, E. (2005). Bogus Refugees? The Determinants of Asylum Migration to Western Europe. International Studies Quarterly, 49(3), 389–409.
- Ozaltin, D., Shakir, F. & Loizides, N. (2019). Why Do People Flee? Revisiting Forced Migration in Post-Saddam Baghdad, Journal of International Migration & Integration, 1–24, https://doi.org/10.1007/s12134-019-00674-z
- Randell, H. (2016). Structure and Agency in Development-Induced Forced Migration: The Case of Brazil's Belo Monte Dam. Population and Environment, 37(3), 265–287.
- Ruiz, I., & Vargas-Silva, C. (2013). The economics of forced migration. The Journal of Development Studies, 49(6), 772–784.
- Schmeidl, S. (1997). Exploring the Causes of Forced Migration: A Pooled Time-Series Analysis, 1971–1990. Social Science Quarterly, 78, 284–308.
- Shemyakina, O. (2011). The Effect of Armed Conflict on Accumulation of Education: Results from Tajikistan. Journal of Development Economics 95(2), 186–200.
- Smith, Y. J. (2013). We All Bantu—We Have Each Other: Preservation of Social Capital Strengths During Forced Migration. Journal of Occupational Science, 20(2), 173–184.
- Steele, A. (2009). Seeking Safety: Avoiding Displacement and Choosing Destinations in Civil Wars. Journal of Peace Research, 46(3), 419–429.
- Stefanovic, D., Loizides, N., & Parsons, S. (2014). Home Is Where the Heart Is? Forced Migration and Voluntary Return in Turkey's Kurdish Regions. Journal of Refugee Studies, 28(2), 276–296.

- Stefanovic, D., & Loizides, N. (2011). The way home: peaceful return of victims of ethnic cleansing. Human Rights Quarterly, 33(2), 408–430.
- Syrian Centre for Policy Research (SCPR) (2013). The Socioeconomic Roots and Impacts of the Syrian Crisis, Damascus, Syria.
- ..... (2020). Justice to Transcend Conflict. SCPR
- ..... (2017). Social Degradation in Syria. SCPR
- ..... (2016). Forced Dispersion, A Demographic Report on Human Status in Syria, SCPR, Tadween Publishing.
- Syrian Observatory for Human Rights (SOHR) (2019). Number of direct conflict death.
- UNHCR (2018). https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unhcr-syria-factsheet-january-november-2018
- UNHCR (2020). Operational Update, July - August - September 2020, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/syria-unhcr-operational-update-july-august-september-2020
- Urdal, H. & C.P. Che (2013). War and Gender Inequalities in Health: The Impact of Armed Conflict on Fertility and Maternal Mortality. International Interactions 39(4), 489-510.
- Vezzoli, S., Bonfiglio, A., De Haas, H. (2017). Global Migration Futures: Exploring the Future of International Migration with a Scenario Methodology. International Migration Institute (IMI).
- Van Hear, N. (2006). In D. Moss (Ed.), I Went as Far as My Money Would Take Me: Conflict, Forced Migration and Class in Gender, Space and Time: Women and Higher Education. Lanham: Lexington Books.
- Weiner, M. (1996). Bad Neighbors, Bad Neighborhoods: An Inquiry into the Causes of Refugee Flows. International Security, 21(1), 5–42.
- Wood, E. J. (2008). The Social Processes of Civil War: The Wartime Transformation of Social Networks. Annual Review of Political Science, 11, 539–561.
- World Bank (2019). The Mobility of Displaced Syrians: An Economic and Social Analysis.
- Zolberg, A. R., Suhrke, A., & Aguayo, S. (1992). Escape from Violence: Conflict and the Refugee Crisis in the Developing World. First issued as an Oxford University Press paperback. New York: Oxford University Press.
- Zetter, R., & Long, K. (2011). Unlocking Protracted Displacement. Forced Migration Review, 40, 34–37.
- Zetter, R., Purdekova, A., Londoño, A.M.I. (2013). Violence, Conflict, and Mobility: A Micro-Level Analysis. In: Justino, P., Brück, T., Verwimp, P. (Eds.), A Micro-Level Perspective on the Dynamics of Conflict, Violence and Development. Oxford University Press, 206–227.

ملحق 1: المسح الميداني لحالة السكان 2014

منهجية المسح الميداني

يهدف المسح الميداني الداعم لتقرير حالة السكان ٢٠١٤، إلى توصيف وفهم الوضع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي للسكان في سوريا إضافة إلى توفير الأساس اللازم لدراسة آثار النزاع وتحليلها، ويتضمن ذلك الأهداف الآتية:

- توصيف التوزع الجغرافي للسكان، من حيث النازحون والمقيمون في مناطقهم وحركة السكان.
- التعرف على أهم الخصائص الديمغرافية للسكان، في جميع أنحاء البلاد.
- توضيح الخصائص العامة للحالة الاقتصادية للسكان من حيث فرص العمل والأنشطة الاقتصادية وأهم مصادر الدخل.
- توصيف الأوضاع المعيشية، من حيث ظروف المسكن والبنية التحتية.
- توصيف الحالة الصحية والتعليمية للسكان.
- توصيف حالة التفاوت والفقر.
- مقاربة الخصائص الاجتماعية الرئيسية للسكان.
- طبيعة وفعالية المؤسسات القائمة.

ونظراً للطبيعة الخاصة للمسح في ظل الظروف المعقدة للأزمة عمل فريق البحث والفريق المركزي على تطوير منهجية المسح، بما يسمح بالحصول على مؤشرات نوعية وكمية، تحاكي الواقع المتغير بطريقة استثنائية. لذلك تم تطوير مراحل مركبة للمسح، تتضمن الاستفادة من البيانات الثانوية المتاحة ثم الحصول على بيانات من أفراد متواجدين وفاعلين في مناطق الدراسة، ومقاطعة البيانات على أكثر من مستوى للتحقق من مصداقيتها، ومقاربة الظواهر الجديدة، التي ولدتها الأزمة من الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وتم في هذا الإطار إجراء مشاورات مع باحثين من تخصصات مختلفة للاتفاق على الإطار الفني للتنفيذ. ثم تم إعداد أدوات البحث المتمثلة باستمارة البحث ودليل الباحث ودليل الدمج وتقرير الحالات الطارئة، بما يخدم غرض البحث. كما تم التشاور حول آلية الوصول إلى المناطق الساخنة وضمان تغطية جميع المحافظات. ونفذ المسح بالشراكة بين الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان والمكتب المركزي للإحصاء وفريق من الباحثين المستقلين، وبالتعاون مع العديد من الجهات العامة، مثل هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وصندوق المعونة الاجتماعية، وبعض المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الهلال الأحمر العربي السوري.

ويغطي البحث جميع السكان المقيمين والنازحين، على كامل مساحة سوريا. ونُفِّذ العمل الميداني من خلال أسئلة وجهت إلى أشخاص مفتاحيين في مناطقهم، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط الآتية:

- وحدة الدراسة الجغرافية هي "الناحية"، في جميع المناطق والمحافظات السورية، و"الحي" في مراكز المدن وتمت مقابلة ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل منطقة مدروسة.
- استشارة منسق الفريق في المحافظة والفريق المركزي حول مدى تجانس الناحية، وفي حال عدم تجانسها تم فصل الناحية إلى أكثر من منطقة مدروسة (على أساس مجموعات من القرى). ونفذ المسح على هذا الأساس. وتعتمد معايير عدم التجانس بين النواحي على آثار النزاع في الجوانب الإنسانية والمادية.
- تخصيص قائمة لمشاهدات الباحث ترفق بالاستمارة، في حال عدم قدرته على الوصول الفيزيائي نتيجة لخطورة الوضع الأمني تم الاعتماد على البيانات الثانوية للتدقيق، والأساس هو تواجد الباحث والشخص المفتاحي في المنطقة المدروسة.

- نفذ العمل الميداني في المناطق الساخنة من خلال:
  - الاعتماد على باحثين من المناطق المدروسة إن أمكن
  - مقابلة أشخاص مطلعين على الأوضاع ويمكنهم إجراء المقابلة خارج المنطقة
  - مقابلة شخصية أو الكترونية أو هاتفية
  - تواصل دائم خلال فترة المسح لرصد ديناميكية الحالة
- شملت معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين ضرورة معرفتهم بالمنطقة المدروسة وموضوعيتهم، بغض النظر عن انتماءاتهم، وأن تتوفر لهم قدرة الحصول على معلومات وبيانات حديثة تتعلق بالمحاور المدروسة (اقتصادية اجتماعية ديمغرافية مؤسساتية)، وحددت معايير الأشخاص المفتاحيين بالنقاط الآتية:
  - من أبناء المحافظة ومن الأفضل أن يكون مقيم في المنطقة المدروسة
  - الاهتمام والمعرفة بأوضاع المنطقة المدروسة
  - تمثيل المجتمع المحلي
  - تمثيل خلفيات فكرية ومهنية متنوعة
  - الخبرة والانخراط في مجال العمل للصالح العام
  - تمثيل المرأة والفئات العمرية المختلفة

فريق العمل في المسح

يتألف فريق العمل من خبراء وباحثين ومختصين وإداريين وممثلين عن الشركاء في البحث، ويتضمن الفريق ثلاث مجموعات عمل أساسية هي فريق العمل البحثي وفريق العمل الميداني وفريق العمل التقني.

ويتضمن الفريق الميداني فرق المحافظات، وتتألف من منسق الفريق وعدد من الباحثين الميدانيين، وخضعت الفرق للتدريب من قبل الفريق البحثي، ومهام الفريق الميداني هي:

- تتحديد خطة العمل، من حيث إطار العمل والخطة الزمنية، بالتنسيق مع الفريق البحثي.
- تحديد نطاق العمل، من حيث المناطق الجغرافية والبيانات المتوفرة عنه في كل محافظة، بناء على مقترح أولي من قبل الفريق البحثي.
- جمع البيانات والمعلومات الثانوية المتوافرة عن المحافظة.
- ترشيح الأشخاص المفتاحيين، وفق المعايير المتفق عليها مع الفريق المركزي.
- إجراء المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين والالتزام بدليل الباحث وكتابة قائمة المشاهدات.
- تقارير الحالات الطارئة في حال حدوثها بالتنسيق مع الفريق البحثي.
- تزويد الفريق البحثي بكافة المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها مدققة.

تم اعتماد معايير لاختيار الباحثين في المسح الذي يعد بحثاً غير تقليدي، ويتم في ظروف معقدة وخطرة، وتم تكوين الفرق من خلال اختيار باحثي المكتب المركزي للإحصاء، كما تم دعوة الباحثين المستقلين المهتمين بالمشاركة، إضافة إلى متطوعين من جهات مختلفة، وتم الاختيار مكتبياً في المرحلة الأولى ثم تم الاختيار النهائي بعد الدورات التدريبية. وتتمثل معايير اختيار الباحثين بأن يكون من المقيمين في المحافظة المدروسة وحاصل على الشهادة الثانوية على الأقل ولديه خبرة في العمل البحثي والإحصائي والميداني خاصة في العلوم الاجتماعية إضافة إلى الموضوعية والأمانة العلمية والرغبة في العمل التطوعي والقدرة على التواصل.

تم تقييم دوري لأداء الفرق من قبل الفريق المركزي، الذي قام بمتابعة يومية عن بعد، وأجرى عدة زيارات ميدانية للتحقق. كما اهتم مشرفو المحافظات بمتابعة أداء الباحثين، وقد تم على سبيل المثال استبعاد جزء كبير من فريق إحدى المحافظات وتم إعادة تشكيل الفريق كما تم استبعاد عدة باحثين لم يلتزموا بمعايير الأداء. وتم تقييم آخر لعمل الفرق أثناء مرحلة تدقيق الاستمارات والتي ترتب عليها إعادة بعض الاستمارات إلى الميدان واستبعاد بعض الباحثين.

أقيمت أربع ورشات عمل مكثفة للتدريب على آلية تنفيذ المسح، تم خلالها توضيح أهداف تقرير حالة السكان والمسح ومنهجية العمل، وشرح الاستمارة ودليل الباحث بشكل تفاعلي، كما تم توضيح آلية وقواعد الدمج وأخلاقيات البحث. وزود الباحثون بالبيانات الثانوية عن المناطق المدروسة والذي تضمن معلومات عن السكان والتعليم والتركيب العمري والنوعي والعلاقة مع سوق العمل وإنفاق الأسرة والمنشآت قبل النزاع لفهم المنطقة المدروسة، وأجري تجارب أولية على اختيار المناطق المدروسة.

أدوات المسح

استُخدمت عدة أدوات للمسح، أولها المعلومات والبيانات الثانوية، التي تتضمن جميع الإصدارات والدراسات والتقارير الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالمنطقة المدروسة. وقد عمل فريق البحث على الاستفادة من البيانات الثانوية من مصادر مختلفة خاصة من المكتب المركزي للإحصاء لفترة ما قبل النزاع، إذ تم العمل على مسوح قوة العمل ودخل ونفقات الأسرة والوضع الصحي الأسري والمنشآت الصناعية والتعدادات السكانية، إضافة إلى البيانات المتعلقة بالحسابات القومية والتعليم وبيانات السجلات المدنية.

أما الأداة الرئيسية للمسح فكانت الاستمارة، التي تحتوي أسئلة نوعية تم تحضيرها وفق المحاور الرئيسية للبحث، وبالتالي تغطية الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، وقد تم تصميمها من قبل الفريق البحثي والتقني بمشاركة فرق المحافظات، بما يضمن واقعيتها وتوفيرها للبيانات والمؤشرات المستهدفة في البحث. وقد تم تطوير الأسئلة ودليل الباحث التفصيلي من قبل الفريق البحثي والتقني بما يضمن التوصيف الدقيق للأسئلة. وتضمنت الاستمارة قسماً يحوي قائمة ملاحظات الباحث، أُعدت بحيث يتمكن الباحث من تدوين الظواهر والمؤشرات البارزة في المنطقة المدروسة، والتي تمكن من المقارنة مع إجابات الأشخاص المفتاحيين كوسيلة للتحقق. يذكر بأن كل استمارة تُملأ بالكامل من قبل شخص مفتاحي واحد لا من قبل أكثر من شخص، ويحق للشخص المفتاحي جمع المعلومات ممن يراه مناسباً لكن لا يقوم الباحث بسؤال أكثر من شخص مفتاحي لاستكمال نفس الاستمارة.

بعد إعداد الاستمارات الثلاث لكل منطقة مدروسة، تُدمج هذه الاستمارات في استمارة جديدة، وفق دليل دمج الاستمارات، من قبل مشرف فريق المحافظة والباحثين المعنيين في المنطقة المدروسة. وفي حال وجود تناقض في أي من الأسئلة النوعية أو فوارق كبيرة في الكمية أو في الشرح تتم العودة إلى لأشخاص المفتاحيين للتأكد، وفي حال استمر التناقض في النتائج تم تنفيذ استمارات إضافية لمقاربة أكثر موضوعية عن واقع المنطقة المدروسة. يهدف تنفيذ الدمج من قبل الفريق الميداني إلى تجنب الاعتماد على المتوسطات الحسابية واستبعاد الاستمارات التي تظهر تحيزاً أو نقصاً في فهم وتشخيص حالة المنطقة المدروسة من الميدان وقبل إدخال البيانات.

كما وجهت الفرق إلى تحضير تقرير الحالات الطارئة ووظيفته رصد التغيرات التي حدثت في المنطقة المدروسة ضمن فترة البحث، وبعد استكمال الاستمارات عن المنطقة، وبالتالي تحديث المعطيات التي تغيرت نتيجة الظروف الاستثنائية. كما أعد الفريق البحثي مدونة أخلاقيات البحث وهي مجموعة من الشروط التي يتوجب الالتزام بها من قبل المشاركين في المسح لضمان سرية البيانات وسلامة الباحثين والأشخاص المفتاحيين وموضوعية النتائج.

تنفيذ العمل الميداني

عمل في المسح الميداني أكثر من ٢٥٠ باحثاً وخبيراً ومشرفاً ومدققاً ومرمزاً ومبرمجاً ومساعداً إدارياً، موزعين بين الفريق البحثي والفريق التقني والفريق الميداني. قام كل فريق بتحديد المناطق المدروسة انطلاقاً من مستوى الناحية والأحياء ضمن مراكز المحافظات، مع إمكانية تجزئة الناحية في حال عدم وجود تجانس في الناحية المدروسة من ناحية آثار النزاع. وقد بلغ عدد المناطق المدروسة ٦٩٨ منطقة مدروسة موزعة على المحافظات (الجدول أ) الذي يُظهر زيادة أعداد المناطق في المحافظات الأوسع انتشاراً وأكثر سكاناً وأكثر تأثراً بالنتائج السلبية للأزمة.

اختير الأشخاص المفتاحيون من قبل فرق المحافظات بما يراعي المعايير المطلوبة وتواصلوا معهم، وفي حالة اعتذار الشخص المفتاحي قبل بدء المقابلات أو عدم استكمال الاستمارة يتم اختيار شخص مفتاحي بديل، حتى يتم الوصول إلى ثلاثة أشخاص مفتاحيين لكل منطقة، مع مراعاة الحفاظ على سلامة وأمان الشخص المفتاحي وعدم تعرضه للمخاطر في ظل الظروف القاسية التي تمر بها البلاد. وواجهت الفرق تحدي اختيار أشخاص مفتاحيين من خلفيات فكرية وثقافية وسياسية متنوعة وغير مستقطبين أو منخرطين في العنف.

الجدول أ: توزيع المناطق المدروسة والاستمارات ومدة مقابلات الشخص المفتاحي حسب المحافظات			
	المناطق المدروسة	إجمالي عدد الاستمارات	متوسط مدة المقابلة (شخص مفتاحي/ساعة)
دمشق	55	220	5.86
حلب	138	552	3.85
ريف دمشق	100	399	2.40
حمص	45	180	5.19
حماة	43	172	4.44
اللاذقية	50	200	4.66
ادلب	47	188	5.24
الحسكة	40	160	3.28
دير الزور	45	180	4.73
طرطوس	37	148	4.82
الرقة	12	19	4.31
درعا	57	228	3.24
السويداء	22	88	3.33
القنيطرة	7	28	5.14
سوريا	698	2762	4.10

وتم جمع ثلاث استمارات من ثلاثة أشخاص مفتاحيين مختلفين من كل منطقة مدروسة ما عدا الرقة حيث تعذر الحصول على ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل مناطقها. ثم دُمجت الاستمارات من قبل الفريق الميداني في كل محافظة. يذكر بأن أحد شروط البحث عدم قيام باحث واحد بمقابلة الأشخاص الثلاثة المفتاحيين في نفس المنطقة لتجنب تحيز الباحث المنفذ.

أُجريت معظم المقابلات بين الشهر الرابع والشهر السادس من عام 2014، بينما تطلبت بعض الحالات العودة للميدان في الشهرين السابع والثامن. وتطلبت معظم الاستمارات أكثر من مقابلة واحدة مع الشخص المفتاحي ووصلت إلى ثلاث مقابلات، نتيجة لطبيعة الاستمارة المعقدة والتي تتطلب وقتاً من الأشخاص المفتاحيين لجمع وتدقيق المعلومات المطلوبة. استغرقت المقابلات وقتاً طويلاً فقد بلغ وسطي وقت المقابلات للاستمارة 4.1 ساعة (جدول 2) الأمر الذي تطلب جهوداً كبيرة من الباحثين والأشخاص المفتاحيين، وتفاوتت بين المحافظات والمناطق بحسب الظروف، ولا يتضمن هذا الوقت استمارة الدمج التي تمت من قبل فريق الباحثين في المحافظة. يُذكر بأن المسح لم يقدم أي حوافز مادية للأشخاص المفتاحيين الذي خصصوا أوقاتاً طويلة مشكورين لاستكمال الاستمارات.

إن 52 في المائة من المقابلات نُفذت داخل المنطقة المدروسة و 48 في المائة خارجها، وتعذر إجراء المقابلات داخل بعض المناطق المدروسة في محافظات دير الزور وحلب والرقة وريف دمشق وإدلب وحماة ودرعا والتي تعاني من ظروف قاهرة خلال النزاع.
إن 95 في المائة من المقابلات تمت من خلال مقابلة شخصية مباشرة مع الأشخاص المفتاحيين و4 في المائة من خلال الهاتف و1 في المائة فقط أُجريت كمقابلات الكترونية. ويُمكن تفسير النسبة العالية للمقابلات الشخصية نتيجة المرونة في مكان المقابلة حيث أُتيح إجراء المقابلة خارج المنطقة المدروسة إذا تطلب الأمر ذلك، لكن في بعض المناطق تعذر التواصل المباشر مع الأشخاص المفتاحيين مما دفع لاستخدام الوسائل الالكترونية.

وبلغ متوسط عمر الأشخاص المفتاحيين 46 سنة على المستوى الوطني وراوحت الأعمار بين 19 و83 سنة، ويرتبط ذلك بمعايير الأشخاص المفتاحيين من حيث عملهم في الشأن العام واطلاعهم الواسع على المنطقة المدروسة. ولم يتحقق معيار الموازنة بين الجنسين في اختيار الأشخاص المفتاحيين، إذ بلغت نسبة الإناث من إجمالي الأشخاص المفتاحيين 8 في المائة فقط. يُمكن تفسير ذلك بظروف النزاع من جهة والدور الاجتماعي للنساء والذي يتصف بالتحيز الواضح من جهة أخرى. لكن فريق المسح حاول تحقيق توازن في تشكيل فرق عمل المحافظات إذ بلغت نسبة الإناث 39 في المائة من إجمالي الباحثين في هذه الفرق.

وكان المستوى التعليمي للأشخاص المفتاحيين متقدماً، ويتسق ذلك إلى حد كبير مع معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين، لما يتطلبه المسح من معرفة بجوانب مختلفة عن المنطقة المدروسة. إذ بلغت نسبة حملة الشهادات الجامعة والمعاهد 65 في المائة وحملة الشهادة الثانوية 23 في المائة وحملة شهادة التعليم الأساسي 11 في المائة وشكل حملة الشهادة الابتدائية وما دون حوالي 1 في المائة.

بعد الانتهاء من المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين، تم دمج استمارات كل منطقة مدروسة في استمارة واحدة من قبل الفرق الميدانية في المحافظات، وفق دليل الدمج. وتم إرسال جميع الاستمارات إلى الفريق البحثي. إذ تم تشكيل فرق للتدقيق التفصيلي للاستمارات، وعملت هذه الفرق بطريقة جماعية لتدقيق مدى استكمال الاستمارات والتزام بمعايير البحث ومعايير الدمج ومدى مطابقة الشرح النصي للبيانات الكمية واتساقها مع ملاحظات الباحثين، وفي حال وجود اختلالات كبرى كانت تُعاد الاستمارات إلى الميدان لتعديل الملاحظات. أما في حالة الاختلالات الطفيفة كان يتم التواصل هاتفياً مع الفرق الميدانية لإجراء التعديلات. بعد ذلك عملت فرق الترميز على إعداد قوائم بالترميز للأسئلة ذات الصلة بما يسهل عملية الإدخال وعملية التحليل لاحقاً، مثل ترميز بند "أخرى" أو ترميز الأنشطة الاقتصادية الجديدة في المناطق المختلفة، وإدماج الترميز في برنامج الإدخال من قبل الفريق التقني. قام الفريق التقني في المكتب المركزي للإحصاء بإعداد برمجية الإدخال، تضمنت بعض قواعد التحقق الأولية. كما تم الإدخال الرقمي من قبل فريق المكتب المركزي للإحصاء لجميع الاستمارات أي الاستمارات الميدانية واستمارة الدمج، كما تم الإدخال النصي لاستمارات الدمج. بعدها قام فريق البحث بتصميم برنامج للتحقق من دقة البيانات والدمج وتم إنتاج تقارير تفصيلية للملاحظات، عمل فريق الإدخال والفريق البحثي على تعديلها وفق القواعد المحددة أو من خلال العودة للفرق الميدانية.

نتج عن المسح أكثر من مئة مؤشر لكل من المناطق المدروسة قابلة للتجميع على مستوى النواحي والمناطق والمحافظات والقطر. وتم تجهيز البرامج اللازمة لتحليل النتائج من قبل الفريق التقني والبحثي والتي تتضمن البيانات والمؤشرات للأقسام الديمغرافية والاقتصادية والأوضاع المعيشية والتعلم والصحة والاجتماعية والمؤسسية. وتم إنتاج وتدقيق البيانات من قبل الفريق البحثي والتقني على مستوى المناطق المدروسة. كما تم العمل على تحليل النتائج من قبل فريق فني متعدد الاختصاصات في القضايا السكانية والاقتصادية والاجتماعية. ويُذكر أن المسح استخدم برمجيات لإدخال البيانات (CSpro) وإنتاج المؤشرات (SPSS 21) وتحليل البيانات (Stata 12, Eviews 7)، كما تم استخدام (MORTPAK 4.3) و (Population Analysis System PAS) لإجراء التحليل والإسقاطات الديمغرافية إضافة إلى (ArcGIS 10.2.2) للخرائط.

المركز السوري Syrian Center For
لبحوث Policy
السياسات Research